



تستدعيه لقتال الحوثيين وتحاربه لتمكين الإخوان..

السعودية

تريد بندقية الجنوب
« وترفض دولته



«السعودية تطلق حرباً ضد الحوثيين بمغازلة الجنوب والإخوان يخسرون معقلاً رئيسياً في تعز

هيئة التحرير

لم تحتج الحرب الجديدة إلى وقت طويل كي تكشف تناقضاتها. فمن الرياض، ظهر رشاد العليمي معلناً بدء عملية عسكرية واسعة ضد الحوثيين، ومتحدثاً عن استعادة المناطق الخاضعة للجماعة وبسط سلطة الدولة على كامل البلاد. وعلى الأرض، كانت مدينة التربة، أحد أبرز معاقل حزب التجمع اليمني للإصلاح في جنوب تعز، تسقط في قبضة الحوثيين، وتفتح أمامهم طريقاً جديداً نحو حدود لحج.

بين الإعلان والنتيجة ساعات قليلة، لكنها كانت كافية لتلخيص أزمة المعسكر الذي تقوده السعودية: قيادة تتحدث من الخارج عن حرب شاملة، وتشكيلات محلية متفرقة لا تجمعها غرفة عمليات واحدة، وحزب احتفظ لسنوات بالنفوذ والمال والمعسكرات، ثم خسر واحداً من أهم مواقعهم عندما وصل الحوثيون إلى أبوابه.

ليست التربة مدينة عابرة في خريطة الصراع. فهي مركز مديرية الشمايتين، وقلب منطقة الحجرية، وحلقة الوصل بين مدينة تعز ومحافظة لحج وعدن. كما أنها مثلت طوال سنوات قاعدة سياسية وعسكرية لحزب الإصلاح، وممرًا لإمداد قواته، ونقطة ارتكاز لنفوذه في جنوب المحافظة.

لهذا لا يمكن تقديم سقوطها بوصفه تراجعاً ميدانياً محدوداً أو تبديلاً مؤقتاً في خطوط التماس. ما خسره الإخوان في التربة يتجاوز الأرض إلى المكانة والنفوذ والقدرة على الادعاء بأنهم القوة الشمالية الأكثر استعداداً لمواجهة الحوثيين.

وعندما دخلت الجماعة المدينة، كانت القوات التابعة للإصلاح قد انسحبت نحو طور الباحة ولحج، تاركة خلفها أسئلة أكثر من الإجابات: أين ذهبت الألوية التي ظلت تتمركز في المنطقة؟ لماذا لم تُعزز الجبهات عندما أصبح الهجوم وشيكاً؟ وكيف انهار معقل بهذه الأهمية في الوقت الذي كانت فيه حكومة المنفى تعلن بدء حرب لاستعادة صنعاء؟

قد يقول قادة الإصلاح إن السلاح والذخيرة لم يصلا، وإن السعودية خذلتهم في اللحظة الحاسمة. وربما يكون في ذلك جزء من الحقيقة، فالرياض تدير الحرب منذ أكثر من عقد، وتتحكم بالتسليح والتشريك والتحركات العسكرية. لكنها ليست المرة الأولى التي تخسر فيها تشكيلات الحزب مواقعها أمام الحوثيين، ثم تفسر الهزيمة بانقطاع الإسناد.

المشكلة أعمق من شحنة ذخيرة لم تصل. إنها تتصل بطبيعة قوات جرى بناؤها لحماية النفوذ الحزبي أكثر من إعدادها لخوض حرب طويلة، وبقيادات أظهرت حماسة كبيرة عندما كان اتجاه البنادق نحو شبوة أو أبين أو حضرموت، لكنها لم تظهر الصلابة نفسها عندما اقترب الحوثيون من معاقلها.

وفي الوقت الذي خسر فيه الإخوان التربة، وجدت السعودية نفسها مضطرة إلى النظر مجدداً نحو الجنوب. لم تغير الرياض موقفها من القضية الجنوبية، ولم تعترف بحق شعب الجنوب في تقرير مصيره، لكنها بدأت مغازلة القوى الجنوبية التي سبق أن حاربتها وأقصتها وحاولت تفكيك حضورها السياسي والعسكري.

تدرك السعودية أن الحرب الجوية وحدها لن تستعيد باب المندب أو المخا أو مرتفعات تعز. وتدرك أيضاً أن التشكيلات الشمالية التي اعتمدت

عليها لم تثبت قدرتها على مواجهة قوة حوثية منظمة. لذلك عاد الحديث عن قوات العمالة وعن المقاتلين الجنوبيين، وعن تشكيل قيادة موحدة تستطيع تحويل الغارات السعودية إلى تقدم على الأرض.

هذه العودة ليست اعترافاً صريحاً بالخطأ، بل محاولة للالتفاف على نتائجه. فبدلاً من مراجعة الحرب التي شنتها الرياض على الجنوب مطلع العام، ومعالجة آثارها، والاعتراف بأن إقصاء المجلس الانتقالي أضعف المعسكر المناهض للحوثيين، يجري البحث عن طريقة لإعادة الجنوبيين إلى الجبهات تحت الشعارات القديمة نفسها.

تريد السعودية أن تستفيد من القوة الجنوبية، لكنها لا تزال تحتفظ على مشروعها السياسي. تريد مقاتلي العمالة في الخطوط الأمامية، لكنها لا تريد الاعتراف بأن هؤلاء المقاتلين ينتمون إلى شعب له قضية وحدود ومطلب باستعادة دولته. تريد من الجنوب أن يحمي باب المندب ويستعيد الساحل، بينما تصر في خطابها السياسي على إبقائه خاضعاً لوحدة فشلت وتحولت إلى غطاء لحروب متعاقبة.

هذه هي المغازلة السعودية في صورتها الحالية: حديث عن بطولات القوات الجنوبية، واتصالات بقياداتها، وتلميحات إلى منح بعض الشخصيات مواقع متقدمة في مجلس القيادة، من دون تقديم التزام سياسي واضح تجاه مستقبل الجنوب.

ويدخل اسم قائد قوات العمالة عبدالرحمن أبو زعرة المحرمي في هذا السياق. فالدفع به إلى واجهة السلطة، أو الحديث عن توسيع صلاحياته، قد يبدو إنصافاً لقائد جنوبي يمتلك قوة ميدانية فاعلة، لكنه قد يتحول أيضاً إلى وسيلة لاستخدام اسمه وقواته في حرب تقرررها الرياض، ثم تحميله مسؤولية نتائجها.

لا يحتاج الجنوب إلى من يمنحه مقعداً في مجلس عاجز، بقدر حاجته إلى اعتراف واضح بحقه في إدارة أرضه وتحديد مستقبله. ولا ينبغي تحويل أي قائد جنوبي إلى غطاء لاستدعاء عشرات الآلاف من المقاتلين نحو الشمال، بينما يبقى القرار العسكري والسياسي في يد السعودية. لقد جُرب هذا المسار من قبل. قاتل الجنوبيون الحوثيين منذ اللحظة الأولى، وحرروا عدن ولحج والضالع وأبين وشبوة، وأسهموا في تأمين باب المندب والساحل الغربي. كما خاضت القوات التي بنتها ودربتها الإمارات معارك ناجحة ضد تنظيمي القاعدة وداعش، وأعادت الأمن إلى المكلا ومدن أخرى.

لكن تلك النجاحات لم تتحول إلى مكاسب سياسية للجنوب. فكلما انتهت معركة، عاد الخطاب الرسمي إلى الحِديث عن الوحدة، وتأجلت القضية الجنوبية، وأعيد توزيع السلطة لمصلحة القوى التي تراجعت أمام الحوثيين أو تجنبت مواجهتهم.

وحين تحرك المجلس الانتقالي لتثبيت مشروع، لم تتعامل معه السعودية بوصفه شريكاً قدم التضحيات، بل بوصفه تهديداً ينبغي تفكيكه. وشنت في مطلع العام حرباً واسعة في الإمارات من المعادلة، وأقصت المجلس، وسحبت بإعادة توطين خصومه السياسيين والعسكريين داخل مؤسسات السلطة.

لم تؤد تلك الحرب إلى تقوية الجبهة المناهضة

لإيران، بل حدث العكس. خرجت القوة الإماراتية التي كانت أكثر فاعلية في بناء التشكيلات المحلية، وتراجع الدور الجنوبي، وتُرك الساحل لتشكيلات منقسمة ومتعددة الولاءات. وعندما بدأ الهجوم الحوثي، ظهرت النتائج سريعاً في المخا وميون وباب المندب، ثم في جنوب تعز.

لهذا ليست مغازلة الجنوب اليوم خياراً سعودياً مريحاً، بل اعترافاً غير معلن بأن الرياض لا تستطيع خوض الحرب الجديدة من دون القوات التي حاولت إبعادها.

غير أن الجنوب الذي تخاطبه السعودية اليوم ليس جنوب عام ٢٠١٥. فقد راكمت تجربة قاسية مع الوعود المؤجلة، ودفع ثمناً باهظاً في الجبهات، ثم وجد نفسه محروماً من القرار السياسي ومن حقه في إدارة أرضه. كما أن حرب يناير/كانون الثاني أحدثت شرخاً عميقاً في العلاقة مع الرياض، ولا يمكن تجاوزه باتصال أو تعيين أو حزمة دعم مؤقتة.

جاء إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي العربي التعبئة الشعبية العامة في هذه اللحظة ليضع حداً فاصلاً بين أولويتين مختلفتين. حكومة المنفى تدعو إلى التفجير لاستعادة مناطق الشمال وتنفيذ خطة تقودها السعودية، بينما يدعو المجلس الانتقالي إلى التعبئة دفاعاً عن الجنوب وقضيته وحدوده.

الفرق ليس لغوياً. فالتعبئة الجنوبية ترتبط بمشروع سياسي معلن، وبحماية الأرض من الحوثيين والتنظيمات الإرهابية ومحاولات فرض الوصاية. أما دعوة رشاد العليمي، فلم تتحد من يقود الحرب، ولا أين تبدأ، ولا ما الذي سيحصل بعد استعادة المناطق، ولا موقع القضية الجنوبية في أي تسوية مقبلة.

وتحمل رسالة عيروس الزبيدي إلى القوات الجنوبية المرابطة في الجبهات والحدود المعنى نفسه. فقد أكد الثبات على العهد للشهداء والشعب والوطن، وتحدث عن وقت مناسب لتلبية نداء الشعب. لم يضع قوات الجنوب تحت إمرة الحرب السعودية، ولم يعلن رفض مواجهة الحوثيين، بل ربط أي تحرك بالقرار والمصلحة الجنوبيين.

وهذا هو الموقف الذي ينبغي البناء عليه. فالخطر الحوثي حقيقي، وسقوط التربة يقرب الجماعة من لحج، ويضع طريق هيجة العبد وطور الباحة تحت ضغط مباشر. كما أن السيطرة على المرتفعات المحيطة بالحجرية تمنح الحوثيين قدرة أكبر على مراقبة خطوط الإمداد والاقتراب من الأراضي الجنوبية.

ليس من مصلحة الجنوب ترك الحوثيين يتقدمون حتى حدوده، لكنه ليس مطالباً أيضاً بتحرير صنعاء نيابة عن حكومة تعيش في الرياض، ولا باستعادة معاقل حزب الإصلاح بعد أن استخدم الحزب قواته ونفوذه مراراً ضد المشروع الجنوبي.

يمكن للقوات الجنوبية أن تحمي حدودها، وتعزز مواقعها في لحج والضالع وأبين وشبوة، وتمنع أي اختراق نحو عدن وباب المندب، من دون أن تتحول إلى قوة احتياط سعودية. ويمكنها أن تتعاون في مواجهة الحوثيين ضمن شراكة واضحة، لا في إطار أوامر تصدر من الخارج ولا تعترف بحق الجنوب في تقرير مصيره.

أما الإخوان، فعليهم أن يواجهوا حقيقة خسارتهم في تعز. فالتربة لم تسقط بسبب قوة الحوثيين وحدها، بل بسبب هشاشة منظومة

عسكرية ظلت مرتبطة بالحسابات الحزبية، وانشغلت سنوات بصراعات جانبية واستنزفت خصومها في المعسكر المناهض للجماعة.

كان يفترض أن تكون الحجرية نموذجاً لقدرة الإصلاح على إدارة منطقة وحمايتها، لكنها تحولت إلى مثال جديد على اتساع الفارق بين حجم النفوذ السياسي والقدرة القتالية. وحين جاءت لحظة الاختبار، تراجعت القوات، وانتقلت المعركة إلى أبواب الجنوب.

هذه الخسارة ستدفع السعودية إلى زيادة الضغط على القوات الجنوبية. وقد تستخدم المال والمناصب وإعادة هيكلة مجلس القيادة وسيلة لإقناع بعض القيادات بالعودة إلى الحرب. لكن أي قبول جنوبي ينبغي أن يرتبط بشروط واضحة، لا بمجاملات أو وعود لا تعيش أطول من المعركة.

على الرياض أن تعترف أولاً بأن سياستها أضعفت جبهة مواجهة الحوثيين، وأن حربها على الجنوب لم تخدم سوى الجماعة وإيران. وعليها أن توقف استخدام حزب الإصلاح والمجالس المصطنعة أدوات لمحاورة القضية الجنوبية، وأن تتعامل مع المجلس الانتقالي باعتباره ممثلاً لقوة سياسية وشعبية لا يمكن تجاهزها.

كما يتعين أن تكون مهام القوات الجنوبية محددة: حماية الجنوب، وتأمين باب المندب، ومواجهة أي خطر يهدد أراضيهم ومياههم. أما إرسالها إلى حرب مفتوحة في عمق الشمال، فيجب ألا يحدث من دون اتفاق سياسي يحدد طبيعة الشراكة ومستقبل الجنوب وضمانات تنفيذ ما يتم التوافق عليه.

لقد بدأت السعودية حرباً جديدة وهي في أضعف وضع ميداني منذ سنوات. فقدت مواقع مهمة في الساحل، وتعرضت منشآتها ومدنها للهجمات، وخسر حلفاؤها في الإصلاح معقلاً رئيسياً في تعز. وفي الوقت نفسه، لا تزال واشنطن وتركيا وبأكستان تبتعد عن المشاركة القتالية المباشرة، تاركة الرياض أمام حاجتها إلى قوة برية محلية.

ولهذا عادت السعودية إلى مغازلة الجنوب. لا لأنها حسمت موقفها لمصلحة قضيته، بل لأنها اكتشفت أن الحرب لا تخاض بالبيانات والغارات وحدها، وأن التشكيلات التي راهنت عليها لم تستطع الصمود، وأن القوة التي حاولت إقصاءها هي نفسها التي تحتاج إليها اليوم.

لكن الجنوب ليس مطالباً بإنقاذ السياسة السعودية من أخطائها مجاناً. وإذا أرادت الرياض شريكاً حقيقياً، فعليها أن تقدم شراكة حقيقية. أما إعادة تدوير الوعود القديمة، واستبدال اسم بأخر في مجلس القيادة، ثم إرسال الجنوبيين إلى الجبهات، فلن تكون سوى محاولة لفتح فصل جديد من الاستنزاف.

السعودية أمام فرصة أخيرة لتصحيح علاقتها بالجنوب: الاعتراف بقضيته، واحترام قراره، والتوقف عن توظيف خصومه، وبناء تعاون يقوم على المصالح المتبادلة. والجنوب أمام مسؤولية لا تقل أهمية: حماية حدوده، وعدم السماح للحوثيين بتحويل خسارة الإخوان في التربة إلى بوابة للتقدم نحو لحج وعدن.

وبين الحاجتين تبقى الحقيقة الأوضح: من خسر التربة لا يستطيع أن يقود معركة استعادة صنعاء، ومن حارب الجنوب لا يستطيع أن يطلب قواته بمجرد أن تضيق به الخيارات.

والعمل في عدن.

وتعمل المؤسسة في مجالات الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية والشؤون الاجتماعية والإنسانية، وتسعى إلى إنتاج المعرفة وتوفير محتوى إعلامي وبحثي يسهم في فهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن والمنطقة.

العنوان: جنوب اليمن - عدن - البريقة.

Alyoum8th@gmail.com www.Alyoum8.net

أرقام التواصل: 967 777668124 / 777491124

منصات التواصل الاجتماعي: Alyoum8th

الإخراج الفني | م. نديم عمر |

سياسية تحليلية تصدر كل يوم أحد عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وهي مؤسسة إعلامية وبحثية مستقلة تأسست في 13 أكتوبر 2016م، وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لسنة 2001م ولوائحته التنفيذية، وتحمل ترخيص رقم (0693) الصادر عن مكتب الشؤون الاجتماعية

رؤية المؤسسة

الريادة والتميز في العمل الإعلامي والبحثي من خلال إنتاج محتوى مهني يستند إلى المعرفة الدقيقة والتحليل الموضوعي.

رسالة المؤسسة

المساهمة في تطوير المعرفة والبحث العلمي وتعزيز الوعي العام عبر دراسات رصينة ومحتوى إعلامي مهني يخدم المجتمع وصناع القرار والباحثين.

مؤسسة

اليوم الامن
alyoum8.net

للإعلام والدراسات

تنويه

تمثل المواد البحثية والدراسات والتقارير المنشورة آراء كتّابها وباحثيها، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات.

حكومة المنفى اليمنية تبدأ حرباً ضد الحوثيين والجماعة تسقط التربة

أعلنت حكومة المنفى اليمنية المدعومة سعودياً بدء عمليات عسكرية مفتوحة لاستعادة مناطق الحوثيين، غير أن الإعلان تزامن مع دخول الجماعة مدينة التربة وقطع الطريق الحيوي بين تعز وعدن، فيما تبادل الطرفان الغارات والهجمات الصاروخية وامتد التصعيد إلى منشآت الطاقة في السعودية.

اللجنة السياسية والدفاعية في اتفاق مكة، بمشاركة السعودية وتركيا وباكستان، ليحت التصعيد الحوثي وأليات التعاون العسكري.

وأعلنت باكستان استعدادها للدفاع عن السعودية «بكل الوسائل»، لكنها لم تؤكد مشاركة قواتها في الحرب داخل اليمن. وفي الوقت نفسه، نقلت مقترحا إيرانياً يدعو إلى فتح حوار سياسي مع الحوثيين، ما يعكس استمرار التباين بين الرغبة في مساندة الرياض والخشية من الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران وحلفائها.

كما لم تعلن الولايات المتحدة استعدادها للانخراط المباشر في الحملة. وتقدم واشنطن دعماً استخباراتياً ودافعياً للسعودية، لكنها تواصل تجنب حرب جوية مفتوحة ضد الحوثيين، بما يترك الرياض مسؤولة عن إدارة المواجهة العسكرية وتأمين غطائها الإقليمي.

وترسم وسائل الإعلام الغربية صورة لحرب تتجاوز الحدود اليمنية. فقد ربطت «واشنطن بوست» بين سيطرة الحوثيين على مواقع باب المندب واضطراب الملاحة في مضيق هرمز، معتبرة أن السعودية تواجه ضغطاً متزامناً على طريقي صادراتها النفطية شرقاً وغرباً.

أما صحيفة «إلبايس» الإسبانية، فترأت أن الهجوم الحوثي يهدد في الوقت نفسه تعز ومارب، وأن نجاح الجماعة في السيطرة على الطرق الاستراتيجية والمناطق النفطية سيمنحها موقعاً حاسماً في أي مفاوضات مقبلة مع السعودية.

إسبانيا، بدأت الحرب الجديدة في إنتاج موجة نزوح واسعة. وتحدثت تقارير غربية عن نزوح أكثر من ١٣٠ ألف شخص منذ تجدد المعارك، مع احتمال ارتفاع العدد إلى ٢٣٠ ألفاً، في بلد يعاني فيه أكثر من ١٨ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي.

وتبدو المفارقة واضحة بين الإعلان السياسي والواقع العسكري. فقد قالت حكومة المنفى إنها بدأت حرباً لاستعادة صنعاء ومناطق الحوثيين، لكن الجماعة ردت بإسقاط التربة وعزل تعز عن طريقها الجنوبي، بالتزامن مع استهداف منشآت الطاقة في قلب السعودية.

ولا يعني ذلك أن نتائج الحملة حُسمت منذ يومها الأول، لكنه يكشف أن الحوثيين دخلوا هذه المرحلة وهم يمتلكون زمام المبادرة البرية، بينما ما تزال القوى المناهضة لهم تعاني تعدد القيادات وتضارب المصالح وغياب المشروع السياسي الجامع.

ويضع سقوط التربة إعلان العليبي أمام أول اختبار فعلي: فإذا عجزت حكومته وحليفاتها السعودية عن استعادة المدينة وفتح الطريق بين تعز وعدن، فسيكون الحديث عن تحرير صنعاء وبسط سلطة الدولة على كامل اليمن أقرب إلى شعار سياسي لا تتسند موازين الميدان.

أما إذا نجحت الرياض في توحيد القوات وتوفير الإسناد ووقفت الهجومات الحوثي، فقد تتحول التربة إلى نقطة بداية لمعركة مضادة. وحتى ذلك الحين، يبقى الثابت أن الحوثيين أجابوا عن إعلان الحرب بالتقدم، وأن حكومة المنفى بدأت حملتها بخسارة واحدة من أهم مدن جنوب تعز



مناطق الحوثيين، من باب المندب والساحل الغربي وصولاً إلى صنعاء وصعدة، تتطلب قيادة موحدة وقوة برية متماسكة وخطوط إمداد مستقرة، وهي عناصر لم توفرها السلطة المدعومة سعودياً حتى الآن. وتقول «رويترز» إن السعودية كانت تدرس خيارين قبل خطاب العليبي: شن عملية محدودة لاستعادة باب المندب، أو إطلاق هجوم أوسع يشمل بالتزامن جبهات تعز ومارب والبيضاء والجوف. ويشير اتساع صيغة الإعلان إلى أن الرياض اختارت، نظرياً على الأقل، الخيار الثاني، مع استخدام مجلس القيادة واجهة سياسية بديلة للحملة.

وتزامن التصعيد البري مع حملة جوية على صنعاء وصعدة ومواقع أخرى. وقالت قناة «المسيرة» التابعة للحوثيين إن صنعاء تعرضت لعشرات الغارات، بينها ٢٦ ضربة في موجة واحدة، بينما قال متحدث عسكري تابع لحكومة المنفى إن الضربات استهدفت «أهدافاً حيوية» للجماعة، من دون أن يقدم تفاصيل عن المواقع أو النتائج.

ولم تصدر الرياض بيانات تفصيلية تتبنى فيها جميع الغارات، لكن الحوثيين وصفوها بأنها هجمات سعودية، وأعلنوا الرد عليها بضرب منشآت نفطية داخل المملكة.

وقالت الجماعة إنها هاجمت منشآت تابعة لشركة «أرامكو» في الرياض ومنطقة خريص بصواريخ باليسيتية وطائرا مسيرة. وأفادت «رويترز» بأن شهوداً شاهدوا السنة لهب ودخاناً قرب منشأة في الرياض، بينما لم تصدر السلطات السعودية أو «أرامكو» تأكيداً شاملاً لحجم الأضرار عند نشر التقرير.

وتحاول الجماعة من خلال استهداف قطاع الطاقة نقل كلفة الحرب إلى داخل السعودية، والضغط على الرياض لوقف الغارات أو العودة إلى المفاوضات. كما يمنحها وجودها قرب باب المندب أداة إضافية لتهديد الملاحة وصادرات النفط السعودية عبر البحر الأحمر.

وفي المقابل، تسعى السعودية إلى توسيع التحالف الذي يدعمها. ومن المقرر أن تستضيف الرياض اجتماعاً

الرابع مشاة جبلي بقيادة أبو بكر الجبلي. وتحدثت وسائل إعلام محلية عن انسحاب وحدات اللواء من مواقعها قبل دخول الحوثيين، بينما طرحت تقارير تساؤلات عن أسباب عدم تعزيز الجبهات وإمداد المقاتلين بال سلاح والذخيرة رغم اقتراب الحوثيين من المدينة منذ أيام. ولا توجد حتى الآن معلومات موثقة تثبت وجود اتفاق مسبق لتسليم التربة، لكن سرعة الانسحاب وترك مواقع استراتيجية من دون معركة حاسمة فتحت الباب أمام اتهامات متبادلة بالخيانة والتخاذل وسوء القيادة.

وينكرر المشهد الذي رافق سقوط المخا ومناطق الساحل الغربي في سبتمبر/أيلول؛ تقدم حوثي سريع، وانسحاب لتتشكيلات محلية، وتأخر في الإسناد، ثم تبادل للاتهامات بعد تغير خريطة السيطرة.

وبينما كان الحوثيون يدخلون التربة، حاولت حكومة المنفى تقديم إعلان العليبي بوصفه بداية مرحلة عسكرية جديدة. ودعا متحدث عسكري تابع لها مقاتلي الجماعة إلى إلقاء السلاح، مؤكداً أن العمليات ستستمر حتى استعادة جميع المناطق.

لكن الخطاب لم يوضح كيف سٌنادر الحرب، وما الجبهات التي ستتحرك أولاً، ومن يقود العمليات المشتركة، وما إذا كانت السعودية ستشارك بقواتها الجوية مباشرة أو ستكتفي بالتمويل والتسليح والمعلومات الاستخباراتية.

كما لم يوضح الإعلان موقع القوى الجنوبية من الحرب الجديدة، في ظل رفض شعبي واسع داخل الجنوب لإرسال القوات إلى جبهات الشمال، خصوصاً بعد الحرب التي شنتها السعودية مطلع العام ضد المجلس الانتقالي والقوات الجنوبية. ولا يملك مجلس القيادة جيشاً موحداً يمكنه التحرك بأمر مركزي. فالتتشكيلات العسكرية موزعة بين قوات طارق صالح وحزب الإصلاح وتشكيلات مرتبطة بقيادات محلية، إلى جانب قوات جنوبية ترفض الانخراط في حرب جديدة لا تتضمن حلاً سياسياً واضحاً لقضية الجنوب.

ولهذا بدا إعلان العليبي أكبر من القدرات العسكرية المتاحة له. فاستعادة

الوكالة من أن سقوط جنوب غربي تعز سيمنح الجماعة قبضة أقوى على شمال اليمن والساحل الغربي، وطرقاً أسهل باتجاه الجنوب.

وأقر مستشار الرئيس اليمني عبد الملك المخلافي بسقوط مناطق في تعز، وإن وصفه بأنه «مؤقت»، وحمل نقص السلاح والذخيرة وما سماه «الخدلان» مسؤولية التراجع. ويكشف حديثه حجم الاستياء داخل القوى اليمنية المحلية من غياب الدعم الكافي، في وقت كانت فيه القيادة السياسية تعلن بدء حرب لاستعادة صنعاء وبقيّة المناطق الشمالية. ولا تزال الروايات متباينة بشأن حدود السيطرة الحوثية في مديرية الشماميتين والمناطق المحيطة. فالإعلام التابع للجماعة أعلن السيطرة الكاملة على التربة وسامع والشاميتين، بينما تحدثت مصادر مناهضة للحوثيين عن استمرار الاشتباكات في بعض الأطراف ومحاولات لإعادة تنظيم القوات المنسحبة.

لكن وجود مقاتلي الجماعة داخل مركز التربة لم يعد مجرد ادعاء إعلامي، بعد ظهور المقاطع المصورة وتطابق روايات عدة مصادر محلية بشأن دخول المدينة وانسحاب القوات التي كانت تتمركز فيها.

وكانت القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية قد أعلنت، قبل سقوط التربة، تحقيق مكاسب في حصن سامع والتصدي لهجمات حوثية غربي مدينة تعز. كما قالت إنها نفذت عشرات الضربات على مواقع الجماعة وأسقطت طائرات مسيرة.

غير أن هذه العمليات لم توقف الهجوم الحوثي الرئيسي، ولم تمنع الجماعة من الالتفاف على مواقع خصوصاً والوصول إلى التربة. وأظهر الانسحاب السريع أن خطوط الدفاع لم تكن مترابطة، وأن التشكيلات الموجودة في المنطقة افتقرت إلى قيادة قادرة على إدارة معركة طويلة أو تنظيم تراجع يحافظ على المواقع والأسلحة.

وأثار سقوط المدينة تساؤلات بشأن دور القوات التابعة لحزب التجمع اليمني للإصلاح في المنطقة، ولا سيما اللواء

عدن

قالت حكومة المنفى اليمنية المدعومة سعودياً إنها بدأت حرباً واسعة ضد الحوثيين بهدف استعادة المناطق الخاضعة لسيطرتهم، لكن إعلانها جاء في توقيت كشف الفجوة بين خطابها السياسي وما يجري على الأرض، إذ دخلت الجماعة مدينة التربة الاستراتيجية جنوب تعز، بعد انهيار مواقع عسكرية وانسحاب القوات الموجودة فيها باتجاه لحج.

وأعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي المؤقت رشاد العليبي، في خطاب متلفز ألقاه من السعودية، بدء عمليات عسكرية لاستعادة ما وصفه بـ«المناطق المتبقية» وبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اليمنية.

ورغم أن العليبي لم يستخدم الصيغة القانونية المباشرة لإعلان الحرب، فإن مضمون خطابه نقل المواجهة من مرحلة التعبئة والاستعداد إلى إعلان حملة عسكرية مفتوحة. ووصفت وكالنا «رويترز» و«أسوشيتد برس» الخطوة بأنها إطلاق عملية عسكرية كبيرة ضد الحوثيين تشمل الجبهات النشطة وتهدف إلى استعادة مناطق الجماعة.

غير أن الحوثيين ردوا على إعلان العليبي بتقديم جديد في محافظة تعز، بدلاً من التراجع أو الانتقشال إلى الدفاع. ودخلت قواتهم مدينة التربة، مركز مديرية الشماميتين وأهم مدن منطقة الحجرية، بعد أيام من السيطرة على مرتفعات ومواقع تشرف على الطرق المؤدية إليها.

وأكدت وسائل إعلام محلية دخول الحوثيين إلى مركز المدينة وانتشارهم قرب المجمع الحكومي والمرافق الأمنية، فيما أظهرت مقاطع مصورة مقاتلين تابعين للجماعة داخل التربة. كما تحدثت مصادر عن انسحاب أليات عسكرية محملة بالأسلحة والذخيرة باتجاه طور الباحة ومحافظة لحج.

وبذلك انتقلت التربة خلال ساعات من قاعدة خلفية للقوات المناهضة للحوثيين إلى نقطة تقدم جديدة للجماعة على الطريق بين تعز وعدن. ولا تكمن أهمية المدينة في مساحتها أو عدد سكانها فقط، بل في موقعها الذي يربط مدينة تعز بالمحافظات الجنوبية، ويوفر أحد أهم خطوط الإمداد القادمة من لحج وعدن.

وكان الحوثيون قد سيطروا قبل دخول التربة على مناطق الصافية والبركاني والسمسرة، ووصلوا إلى الطريق الرئيسي بين تعز والتربة. وأفادت وكالة «شينخوا» الصينية بأن الجماعة سيطرت على مناطق مهمة في ريف المحافظة، بينها طريق استراتيجي ومنطقة تضم منزل رئيس مجلس النواب سلطان البركاني.

ومع سقوط التربة، أصبحت مدينة تعز مهددة بعزلة أشد عن مناطق الجنوب، بينما بات الحوثيون أقرب إلى التحكم بالطرق التي تربطها بلحج وعدن. كما يمنحهم التقدم موقعاً متقدماً للضغط على الحدود الشمالية للجنوب، إذا قرروا توسيع عملياتهم إلى ما بعد مناطق الحجرية.

وقالت «رويترز» إن الحوثيين حققوا خلال الساعات الثماني والأربعين السابقة لإعلان العليبي مكاسب في المرتفعات الاستراتيجية المحيطة بتعز، وتقدموا نحو آخر طريق يربط المدينة بعدن. وحذرت

الجنوب في معارك السعودية.. حليف ضد الحوثيين وخصم أمام الإخوان والقاعدة

تريد السعودية من القوات الجنوبية أن تقاتل الحوثيين حين تتعرض حدودها ومنشآتها وباب المندب للخطر، لكنها لا تتردد في ضرب هذه القوات حين تعترض طريق الإخوان والجماعات السلفية التي تعتمد عليها الرياض لإدارة نفوذها في اليمن. إنها معادلة تجعل الجنوب حليفاً عسكرياً مؤقتاً، وخصماً سياسياً دائماً.

فريق التحرير

لم تكن حرب يناير/كانون الثاني 2026 التي شنتها السعودية على الجنوب خطأ عسكرياً عابراً، ولا خلافاً محدوداً بين حلفاء داخل معسكر واحد. كانت حرباً لإعادة ترتيب الجنوب بالقوة، وإبعاد المجلس الانتقالي الجنوبي، وتفكيك قواته، وفتح المجال أمام عودة جماعة الإخوان المسلمين والتشكيلات السلفية الجهادية إلى مؤسسات السلطة والأمن والجيش.

بعد أشهر فقط، وجدت الرياض نفسها في مواجهة الحوثيين من دون القوة البرية التي كانت تحمي باب المندب وتقاتل على الساحل. وعندما وصلت الجماعة إلى الممر البحري وبدأت هجماتها تطل العمق السعودي، عادت المملكة تبحث عن القوة الجنوبية نفسها التي قصفتها، مطالبة إياها بالدخول مجدداً في حرب لا يملك الجنوب قرارها ولا يعرف ما الذي سيحصل عليه في نهايتها.

تكشف هذه المفارقة حقيقة العلاقة السعودية بالجنوب. لا تنظر الرياض إليه باعتباره شريكاً صاحب قضية سياسية وحق في تقرير مصيره، بل بوصفه خزاناً للمقاتلين يمكن فتحه عند الحاجة وإغلاقه بعد انتهاء المعركة. تحتاج إلى الجنوبيين عندما يكون الحوثيون خصماً، لكنها تحاربهم عندما يصبح الصراع مع الإخوان أو الجماعات السلفية أو التشكيلات التي بنتها المملكة لحماية نفوذها. بعبارة أوضح: تريد السعودية من الجنوب أن يكون قوياً في مواجهة الحوثيين، وضعيفاً أمام وكلائها.

حرب يناير لم تكن ضد الحوثيين جاءت حرب يناير في وقت لم تكن فيه القوات الجنوبية تتحرك نحو الحدود السعودية، ولم تكن تخطط لمهاجمة المملكة أو تهديد أمنها. كانت تلك القوات توسع حضورها في محافظات الجنوب، وتعمل على تثبيت سيطرتها على حضرموت والمهرة، في سياق مشروع سياسي يعلن هدفه استعادة دولة الجنوب.

لكن هذا التحرك اصطدم بالرؤية السعودية التي تريد الإبقاء على اليمن موحداً، ولو بقي الشمال تحت سلطة الحوثيين. بالنسبة إلى الرياض، لم يكن الخطر في وجود سلطة الوالية لإيران أن يصنع ما أصبح في احتمال قيام دولة جنوبية مستقلة على الأرض التي كانت قائمة حتى مايو/أيار 1990.

ولهذا تحرك الطيران السعودي ضد القوات الجنوبية، بينما دفعت المملكة بتشكيلات محلية موالية لها لإعادة السيطرة على المحافظات والمواقع التي كانت قد انتقلت إلى أيدي المجلس الانتقالي. وتزامنت الحملة العسكرية مع ضغوط سياسية استهدفت قيادة المجلس، ومحاولات تفكيك مؤسساته، وإعادة تشكيل السلطة المحلية وفق ترتيبات تقودها الرياض.

لم تكن القوى التي تقدمت خلف الغارات السعودية محايدة سياسياً. ضمت شبكات عسكرية وقبلية ودينية ارتبط قسم كبير منها بحزب الإصلاح، إلى جانب تشكيلات سلفية أنشئت أو أعيد تنظيمها بتمويل وإشراف سعودي. والهدف لم يكن بناء مؤسسات جنوبية مستقلة، بل استبدال القوة الجنوبية صاحبة المشروع السياسي بقوى تدين بولايتها للرياض ولا تعترض على بقاء الجنوب داخل الوحدة اليمنية.

كانت تلك الحرب عملية لإعادة توطين الإخوان في الجنوب بعد أن فقدوا مواقع واسعة خلال السنوات السابقة. فالقوات الجنوبية كانت قد أخرجت تشكيلاتهم من شبوة وأبين وأجزاء من حضرموت، وقلصت نفوذهم داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية. وعندما تدخلت السعودية، أعادت إلى المشهد القوى التي هُزمت محلياً، ومنحتها غطاءً سياسياً وعسكرياً لا تملكه من داخل المجتمع الجنوبي. لم تحارب السعودية الإخوان في اليمن كما فعلت داخل أراضيها. أبقت تصنيف الجماعة شأناً داخلياً، بينما تعاملت مع فرعها اليمني باعتباره أداة للحرب وشبكة نفوذ داخل القبائل والجيش والحكومة. وهذا يفسر لماذا بقيت قيادات الإصلاح حاضرة في السلطة



وإذا تقدمت نحو مناطق شمالية، سيستخدم تقدمها للدفاع عن مشروع سياسي يرفض حق الجنوب في الاستقلال.

وبعد انتهاء الحاجة إليها، تستطيع السعودية العودة إلى وصف القوات الجنوبية بالانفصالية والمتمردة، ثم ضربها تحت عنوان حماية الأمن القومي ومنع تقسيم اليمن. لقد حدث هذا من قبل، ولا توجد حتى الآن ضمانة حقيقية تمنع تكراره.

الجنوب مطلوب بدمه لا بقراره تريد السعودية مقاتلاً جنوبياً ينفذ الأوامر، لا شريكاً يناقش أهداف الحرب. تريد القوات الجنوبية في الجبهة، لكنها لا تريد القضية الجنوبية على طاولة التسوية. وتريد من عدن ولحج والضالع وشبوة وحضرموت أن تقدم الرجال والموائى والأرض، بينما يبقى القرار السياسي والعسكري في الرياض.

وقد دفعت هذه السياسة ثمناً باهظاً من ثقة الشارع الجنوبي. فبعد حرب يناير، لم يعد ممكناً مطالبة الناس بالتعامل مع السعودية باعتبارها حليفاً مضموناً. رأى الجنوبيون الطيران السعودي يقصف قواتهم، وشاهدوا الرياض تدفع خسومهم إلى مدنها، ثم سمعوا مسؤولي المملكة يضعون الوحدة التي فشلت بالحرب منذ عام 1994 في مقدمة الأولويات.

لهذا لم تعد الدعوة إلى مشاركة الجنوب في الحرب مسألة عسكرية فحسب. إنها سؤال سياسي وأخلاقي: لماذا يقاتل الجنوبيون من أجل حماية المملكة التي حاربت مشروعهم؟ وما الذي يمنح السعودية من الانقلاب عليهم مجدداً بعد انتهاء خطرهم؟

لا تكفي الأموال ولا الوعود المؤقتة للإجابة. المطلوب اتفاق سياسي واضح يعترف بالجنوب طرفاً مستقلاً في الحرب والتسوية، ويضمن عدم استخدام قواته خارج أهدافه الوطنية، ويمنع تسليم المناطق التي تحررها إلى الإخوان أو التشكيلات التي أنشأتها الرياض.

معركة الحوثيين ليست تفويضاً للسعودية لا يعني رفض الاستخدام السعودي للتقليل من خطر الحوثيين. الجماعة تمثل تهديداً مباشراً للجنوب وباب المندب، وتحمل مشروعاً عقائدياً وتوسعياً لا يتوقف عند حدود الشمال. ومن حق القوات الجنوبية أن تواجهها عندما تقترب من حدود الجنوب أو تهدد ممراته وموائنه.

لكن وجود خطر حوثي لا يمنح السعودية تفويضاً مفتوحاً لتحديد مكان القتال ونهايته ومستقبله السياسي. يستطيع الجنوب أن يقاتل الحوثيين دفاعاً عن أرضه، من دون أن يتحول إلى قوة ملحقمة بمشروع الوحدة الذي

المدعومة سعودياً. لم يحدث هذا التحول لأن السعودية اقتنعت بعدالة القضية الجنوبية، بل لأن الميدان ضيق خياراتها. فالطيران يستطيع تنفيذ مهام الغارات، لكنه لا يستطيع البقاء على الأرض أو حماية الساحل والمرتفعات.

والسفن الحربية تستطيع اعتراض صاروخ أو طائرة مسيرة، لكنها لا تستطيع إدارة مديرية ذباب أو مراقبة جبال تعز وممرات الساحل. احتاجت الرياض مجدداً إلى قوات العمالة الجنوبية، لأنها أكثر تنظيماً وخبرة من كثير من التشكيلات التي استبدلت بها المجلس الانتقالي. ووجدت نفسها مضطرة إلى توفير غطاء جوي لقوة تنتمي سياسياً

إلى تيارات غطاء جوي لقوة تنتمي سياسياً غير أن هذا التعاون لا يحمل حتى الآن معنى الشراكة. إنه استخدام مؤقت فرضته هزيمة عسكرية، وقد ينتهي بمجرد ابتعاد الحوثيين عن باب المندب وتراجع الخطر عن الأراضي الجنوبية.

الوحدة في مواجهة الجنوب لا الحوثيين يزداد الشك في النوايا السعودية مع إعلان وزير الخارجية فيصل بن فرحان أن الحفاظ على وحدة اليمن يمثل أولوية بالنسبة إلى المملكة. هذا الموقف لا يترك مساحة واسعة للتأويل؛ فالرياض لا تريد من القوات الجنوبية أن تحرر أرضها من الحوثيين ثم تختار مستقبلها، بل تريد أن تحارب لإعادة

بناء اليمن نفسه الذي تطالب غالبية القوى الجنوبية بفك الارتباط عنه.

المفارقة أن الوحدة لم تمنع الحوثيين من إسقاط صنعاء، ولم تمنع الحدود السعودية، ولم تؤمن باب المندب، ولم تنتج دولة قادرة على مواجهة إيران. ومع ذلك تتمسك الرياض بها كأولوية، بينما تتراجع أهداف «عاصفة الحزم» والأراضي المتعلقة بإنهاء الانقلاب وإعادة الحكومة إلى صنعاء.

يبدو أن السعودية باتت قادرة على التعايش مع يمن موحد ينقسم فعلياً بين الحوثيين في الشمال وسلطة تابعة لها في الجنوب، لكنها لا تستطيع تقبل دولتين مستقلتين، حتى لو كانت الدولة الجنوبية حليفاً طبعياً لها وشريكاً في حماية الملاحة.

هذا هو جوهر الأزمة. الرياض لا ترفض المشروع الحوثي بالقدر نفسه الذي ترفض به خروج الجنوب من الوحدة. تفاوضت مع الحوثيين مباشرة، وأرسلت وفودها إلى صنعاء، وناقشت معهم الترتيبات الأمنية والرواتب والموارد. لكنها عندما تحرك الجنوبيون نحو استعادة دولتهم، استخدمت الطيران والقوات البرية والضغوط السياسية لإيقافهم.

تعني أولوية الوحدة أن أي انتصار تحققه القوات الجنوبية يمكن أن يتحول إلى سلاح ضدها. فإذا استعادت باب المندب والمخا، قد تطلب منها لاحقاً مغادرة المواقع أو تسليمها لتشكيلات تعترف بسلطة حكومة المنفى.

تفرضه الرياض.

والفارق كبير بين معركة جنوبية لحماية باب المندب وحدود لحج والضالع وشبوة، وبين إرسال القوات الجنوبية لاستعادة صنعاء ثم تسليم النصر إلى حكومة تهيمن عليها قوى معادية لقضية الجنوب.

التجربة تقول إن السعودية لا تحفظ لحلفائها تضحياتهم عندما تتغير مصالحها. فقد استخدمت القوات الجنوبية في المعارك الكبرى، ثم عاقبتها حين طالبت بترجمة انتصاراتها إلى مكاسب سياسية. وفي يناير، لم تتردد في استخدام القوة ضدها لتمكين الخصوم الذين فشلوا في مواجهة الحوثيين والقاعدة.

لذلك يجب ألا يدخل الجنوب الحرب الجديدة من دون تحديد حدودها. ينبغي أن تكون الأولوية لحماية أرضه، وتأمين باب المندب، ومنع الحوثيين من التقدم نحو لحج وعدن. أما التحرك شمالاً، فيجب أن يرتبط باعتراض واضح بحق شعب الجنوب في تقرير مصيره، لا بوعود قابلة للتراجع بعد انتهاء المعركة.

الخلاصة

لا ترى السعودية في الجنوب حليفاً كاملاً، بل قوة عسكرية تخضع لتقييم الحاجة. تستدعيها عندما يهاجم الحوثيون، وتحاربها عندما تهدد نفوذ الإخوان أو تضعف الجماعات السلفية أو تقترب من استعادة الدولة.

كانت حرب يناير التعبير الأكثر وضوحاً عن هذه السياسة. استخدمت الرياض قوتها الجوية والسياسية لإقصاء المجلس الانتقالي وإعادة توطين الإخوان والتشكيلات المرتبطة بها في الجنوب. وحين انهارت الجبهات التي أدارتها واقترب الحوثيون من باب المندب، عادت تبحث عن الجنوبيين لإنقاذ المعركة.

لن تبني شراكة مستقرة بهذه الطريقة. ولا يستطيع الجنوب أن يظل الحر الذي يحمي السعودية، بينما تستخدم المملكة كل فترة مطرقة لهدم مشروعه. وإذا كانت الرياض جادة في مواجهة الحوثيين، فعليها أولاً أن تتوقف عن محاربة القوة التي أثبتت قدرتها على مواجهتهم.

أما مطالبة الجنوب بالقتال تحت راية الوحدة، ثم ضربه عندما يرفض العودة إليها، فليست تحالفاً ولا شراكة. إنها دورة استخدام واستنزاف ينبغي للجنوبيين أن يضعوا لها نهاية: لا حرب خارج حدود الجنوب من دون ضمانات سياسية، ولا تضحيات جديدة لمصلحة سلطة تعيد الإحجار إلى الجنوب، ولا ثقة بدولة أثبتت أنها تستطيع طلب النجدة من الجنوبي اليوم، ثم قصفه غداً باسم الأمن القومي والوحدة اليمنية.

1. وكالة «رويترز»، تقرير تعريفي بالقوى المتصارعة في اليمن وانقسامات مجلس القيادة، 2 يناير/كانون الثاني 2026.
2. وكالة «أسوشيتد برس»، الغارات السعودية على مواقع القوات الجنوبية في حضرموت والمكلا، يناير/كانون الثاني 2026.
3. صحيفة «الغارديان»، الضغوط على السعودية لإصلاح علاقتها بالإمارات والاستعانة بالقوات الجنوبية بعد تقدم الحوثيين، 29 سبتمبر/أيلول 2026.
4. صحيفة «الغارديان»، الحملة الجوية السعودية وتحرك قوات العمالة في محيط باب المندب، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2026.
5. وكالة «رويترز»، الهجوم البري واستعادة مواقع ساحلية قرب ذباب وباب المندب، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2026.
6. صحيفة «فايننشال تايمز»، العملية الجديدة ضد الحوثيين وأزمة القيادة داخل المعسكر المدعوم سعودياً، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2026.
7. تقارير وتصريحات وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان بشأن أولوية الحفاظ على وحدة اليمن.
8. تقارير العمليات التي نفذتها القوات الجنوبية ضد تنظيم القاعدة في المكلا وأبين وشبوة منذ عام 2016.

تعبئة جنوبية وحدود مستنفرة..

الزبيدي يتمسك بعهد الشهداء و"الانتقالي" يدعو إلى مليونية للدفاع عن الجنوب

أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي العربي الاستعداد لتعبئة شعبية عامة دفاعاً عن الجنوب وقضيته الوطنية، ودعا إلى مليونية مركزية في عدن وفعاليات في المحافظات يوم 14 أكتوبر، فيما أكد عيدروس الزبيدي ثباته على العهد، مشيراً إلى أن الوقت المناسب سيأتي لتلبية نداء الشعب والوطن.



الفترة الماضية تحركات سياسية متنافسة ومحاولات لتشكيل مجالس وأطر محلية جديدة.

كما سيحمل حجم المشاركة رسالة إلى الأطراف المحلية والإقليمية بشأن قدرة المجلس على الاحتفاظ بقاعدته الشعبية، بعد التطورات التي شهدتها الجنوب مطلع العام وما أعقبها من تغييرات عسكرية وسياسية وضغوط على مؤسساته وقياداته.

وبحسب البلاغ، فإن التعبئة لا تقتصر على مواجهة الحوثيين، بل تشمل حماية مشروع استعادة الدولة الجنوبية والتصدي للإرهاب والوصاية ومحاولات إنتاج كيانات سياسية بديلة. وهذا التعدد في الأهداف يجعل الفاعلية المرتقبة أقرب إلى إعلان موقف سياسي شامل من مستقبل الجنوب، لا مجرد استجابة ظرفية لتطور عسكري محدد.

وأشاد المجلس بالجنوبيين في الداخل والخارج والتفافهم حول القيادة السياسية والقوات الجنوبية، مؤكداً أهمية الاستشعار والمسؤولية الوطنية في ما وصفه بـ«اللحظات التاريخية الفارقة».

وتبدو رسالة الزبيدي الأكثر مباشرة في تحديد المزاج السياسي للمجلس خلال المرحلة المقبلة. فهو لم يعلن تحركاً عسكرياً أو موعداً لخطوة سياسية محددة، لكنه أكد أن القيادة لم تتراجع عن التزاماتها تجاه الشهداء وشعب الجنوب، وأن تلبية النداء الشعبي مرتبطة بالتوقيت الذي تراه مناسباً.

وبذلك يجمع موقف المجلس بين الاستعداد الميداني والحشد الشعبي، من دون الكشف عن الخطوات التالية. فالتعبئة المعلنة تمهد لمليونية واسعة في ذكرى الثورة، فيما تترك رسالة الزبيدي الباب مفتوحاً أمام خيارات سياسية وميدانية تتحدد وفق تطورات المرحلة وقدرة الجنوب على توحيد موقفه.

الدفاع عن الجنوب في الوحدات العسكرية الموجودة على خطوط التماس.

وتأتي الدعوة إلى التعبئة في وقت تشهد فيه جبهات شمالي الضالع ولحج وأبين وشبوة وحضرموت حالة من التأهب، بالتزامن مع تغييرات عسكرية متسارعة في المناطق المجاورة لحدود الجنوب.

كما تتزايد المخاوف من انتقال تداعيات التصعيد بين الحوثيين والسعودية إلى الأراضي الجنوبية، سواء عبر محاولات التقدم العسكري أو استخدام الجنوب قاعدة لإدارة حرب جديدة باتجاه الشمال.

وفي هذا السياق، تحمل دعوة المجلس إلى التعبئة رسالة مفادها أن القوات الجنوبية ستعطي الأولوية لحماية أرض الجنوب وحدوده، وأن أي مشاركة في معارك تتجاوزها ينبغي أن ترتبط بهدف سياسي واضح وضمانات تتصل بمستقبل الجنوب وقضيته الوطنية.

وتعكس رسالة الزبيدي هذه الأولوية حين وضعت المراسطين على الحدود والجبهات في مقدمة المخاطبين، وربطت بين ثباتهم العسكري ودور الجبهتين الشعبية والسياسية. فالمجلس يسعى إلى إظهار أن المواجهة لا تُدار بالسلاح وحده، وإنما تحتاج إلى حضور جماهيري يحمي القرار السياسي ويمنح القوات سنداً شعبياً.

ويحمل اختيار ذكرى ١٤ أكتوبر موعداً للمليونية دلالة رمزية واضحة. فالذكرى ترتبط بانطلاق الثورة المسلحة ضد الوجود البريطاني من جبال ردفان عام ١٩٦٣، ويستدعيها المجلس اليوم لتأكيد أن مشروع استعادة الدولة امتداد لمسار التحرر الوطني، وأن التعبئة الجديدة تتصل بالدفاع عن السيادة ورفض الوصاية الخارجية.

ومن المتوقع أن تتحول المليونية إلى اختبار لحجم الاستجابة الشعبية لدعوة المجلس، ولا سيما في العاصمة عدن والمحافظات التي شهدت خلال

مجالس تنسيقية اعتبرها المجلس أدوات مصطنعة تستهدف القضية الجنوبية وكيانها السياسي.

ودعا المجلس أبناء الجنوب، من المهرة شرقاً إلى باب المندب غرباً، إلى الاستعداد للانخراط في التعبئة الشعبية والمشاركة الحاشدة في المليونية المركزية والفعاليات التي ستشهدتها مختلف المحافظات.

ويشير الامتداد الجغرافي الذي حدده البلاغ إلى رغبة المجلس في تأكيد وحدة المجال السياسي والجغرافي للجنوب، وربط المحافظات الشرقية والغربية بموقف شعبي واحد، في مواجهة محاولات تقسيم المواقف المحلية أو إنشاء أطر سياسية موازية تتنازع المجلس تمثيل القضية الجنوبية.

وجدد الاجتماع رفضه القاطع لما وصفه بمحاولات إعادة إنتاج الاحتلال وأدواته عبر تشكيل ما يسمى بالمجالس التنسيقية، داعياً المواطنين في مختلف المحافظات، وفي مقدمتها العاصمة عدن، إلى رفض هذه المجالس وإسقاطها سياسياً وشعبياً.

وقال المجلس إن تلك الكيانات تستهدف قضية شعب الجنوب وكيانه السياسي، وتسعى إلى إنشاء أطر بديلة لا تستند إلى تفويض شعبي، في وقت تحتاج فيه الساحة الجنوبية إلى توحيد موقفها إزاء التحديات العسكرية والسياسية المتصاعدة.

كما حيا الاجتماع أفراد القوات المسلحة الجنوبية والمقاومة الجنوبية والقبائل ومختلف شرائح المجتمع المرابطة على امتداد الجبهات الحدودية، مشيداً بدورهم في الدفاع عن أراضي الجنوب وحماية أمنه.

ويمثل توجيه التحية إلى القبائل والقوى المجتمعية إلى جانب القوات المسلحة محاولة لتوسيع مفهوم التعبئة ليشمل المجتمع، وعدم حصر مسؤولية

لن نحيد عن عهدنا لشهدائنا ولشعبنا ووطننا، وسيأتي الوقت المناسب لتلبية نداء الشعب والوطن، بعون الله وتوفيقه».

وتكتسب العبارة الأخيرة أهمية سياسية، إذ تربط بين الاستعداد الشعبي الذي أعلنه الاجتماع وبين توقيت التحرك الذي تحدث عنه الزبيدي. فالرسالة لم تحدد طبيعة الخطوات المرتقبة، لكنها أكدت أن قيادة المجلس تنظر إلى التعبئة باعتبارها مساراً سياسياً وشعبياً وعسكرياً مترابطاً، وليس مجرد فعالية جماهيرية مرتبطة بذكرى ثورة أكتوبر.

كما تعكس الرسالة محاولة لتثبيت العلاقة بين القيادة السياسية والقوات المنتشرة على الجبهات، في وقت تتصاعد فيه التهديدات العسكرية قرب حدود الجنوب، وتتزايد الدعوات إلى إعادة القوات الجنوبية نحو جبهات الشمال، بالتزامن مع التحولات الميدانية في تعز والساحل الغربي.

وأقر الاجتماع تسمية الفاعلية المرتقبة بـ«مليونية التعبئة الشعبية العامة للدفاع عن الجنوب العربي وقضيته الوطنية»، على أن تقام في العاصمة عدن ومختلف محافظات الجنوب يوم ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦.

وأكدت قيادة المجلس أن قرار التعبئة العامة يستهدف صون مكتسبات الجنوب وأهداف ثورته التحررية، وحماية أمنه وسيادته وكرامة شعبه، في مواجهة ما وصفته بالتهديدات والمخاطر، وفي مقدمتها جماعة الحوثيين ومشروعها الإيراني التوسعي، والتنظيمات الإرهابية بمختلف فصائلها، إلى جانب التصدي لجميع أشكال الوصاية والاحتلال.

ولا يحصر البلاغ مفهوم التهديد في المواجهة العسكرية مع الحوثيين والتنظيمات المتطرفة، بل يوسعه ليشمل محاولات فرض ترتيبات سياسية وأمنية على الجنوب من خارج إرادته سكانه. ويظهر ذلك في تجديد الاجتماع رفضه تشكيل

عدن أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي العربي الاستعداد لتعبئة شعبية عامة دفاعاً عن الجنوب ومشروعه الوطني، ودعا إلى إقامة مليونية مركزية في العاصمة عدن وفعاليات جماهيرية في مختلف محافظات الجنوب يوم ١٤ أكتوبر/تشرين الأول الجاري، بالتزامن مع الذكرى الثالثة والستين لثورة أكتوبر.

جاء ذلك في بلاغ صحفي صدر عن الاجتماع الاستثنائي الموسع للهيئات المركزية والمحلية للمجلس، الذي عقد صباح الأحد في العاصمة عدن، تنفيذاً لتوجيهات رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي العربي، القائد الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية، عيدروس قاسم الزبيدي.

وقال البلاغ إن الاجتماع انعقد استناداً إلى التفويض الشعبي للزبيدي، والبيان السياسي، والإعلان الدستوري، والميثاق الوطني الجنوبي، وفي إطار مسؤولية المجلس في الدفاع عن مكتسبات شعب الجنوب، والعمل على استعادة الدولة الجنوبية الفدرالية وحماية أراضيها من التهديدات العسكرية والأمنية والسياسية.

وحمل الاجتماع دلالة إضافية مع توجيه الزبيدي رسالة إلى أفراد القوات المسلحة الجنوبية المرابطين في مختلف جبهات القتال وعلى امتداد حدود الجنوب، وإلى شعب الجنوب في الداخل والخارج، نقلها عضو هيئة رئاسة المجلس والأمين العام وضاح نصر الحالمي.

وأكد الزبيدي في رسالته الثبات على العهد والوفاء للشهداء ولشعب الجنوب ووطنه، موجهاً تحيته إلى المقاتلين في الجبهات وإلى العاملين في الجبهتين الشعبية والسياسية.

وقال الزبيدي: «تحياتي واعتزازي بالأبطال المرابطين في جبهات القتال ورفاقهم في الجبهة الشعبية والسياسية. بلغوهم أننا على العهد ثابتون، وأننا

« بين رواية الأمن ومطالب الشارع.. »

« إيران تُعدم شابين على خلفية احتجاجات مشهد.. والمعارضة تحذر من موجة ترهيب جديدة »

«أعدمت السلطات الإيرانية علي همتي ومجيد نيك أنديش بعد إدانتهم بقيادة احتجاجات شارع طبرسي خلال انتفاضة يناير في مشهد، وسط اتهامات حقوقية باستخدام أحكام الإعدام لترهيب المحتجين. ودعت مريم رجوي المجتمع الدولي إلى تحرك عاجل لحماية المعتقلين السياسيين وإحالة الانتهاكات الإيرانية إلى مجلس الأمن.»



طهران

أعدمت السلطات الإيرانية، فجر الأربعاء ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، الشابين علي همتي، البالغ ٢١ عاماً، ومجيد نيك أنديش، البالغ ٢٥ عاماً، بعد اعتقالهما على خلفية مشاركتهما في احتجاجات يناير/كانون الثاني بمدينة مشهد، وفق بيان صادر عن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. وقالت السلطة القضائية الإيرانية إن همتي ونيك أنديش كانا من «قادة الشغب» و«العناصر الميدانية» في شارع طبرسي بمدينة مشهد، وأتهمتهما بقيادة تحركات أسفرت، بحسب روايتها، عن مقتل أربعة من عناصر القوات الأمنية.

وشملت لائحة الاتهامات الموجهة إلى الشابين العمل ضد الأمن، وإغلاق الشوارع عبر تفريغ حمولة شاحنة تراب، وإحراق وتخريب مصارف، واستخدام زجاجات حارقة، ومواجهة قوات الأمن، والتسبب في «إخلال شديد بالنظام والأمن العام». ولم تورّد وكالة «ميزان»، التابعة للسلطة القضائية، تفاصيل كافية عن ظروف المحاكمة أو الضمانات القانونية التي حصل عليها المتهمان، فيما يقول معارضون إيرانيون إن المحاكمات المرتبطة بالاحتجاجات تُجرى في بيئة أمنية مشددة، وتفتقر إلى معايير التقاضي العادل وإتاحة الدفاع المستقل.

وجاء تنفيذ الحكمين ضمن سلسلة إعدامات استهدفت معتقلين على خلفية احتجاجات يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، التي شهدت مواجهات عنيفة بين المحتجين والقوات الأمنية في عدد من المدن الإيرانية. وكانت السلطة القضائية قد أعلنت، في الرابع من مايو/أيار، إعدام ثلاثة معتقلين آخرين هم مهدي رسولي، ومحمد رضا ميري، وإبراهيم دولت آبادي، بعد اتهامهم بقيادة المحتجين في منطقة طبرسي بمشهد.

وقالت السلطات آنذاك إن دولت آبادي قاد مجموعة تتراوح عدد أفرادها بين ٢٥٠ و ٣٥٠ شخصاً نحو مبنى المحافظة ومقر مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وإن المواجهات التي أعقبت ذلك أسفرت عن مقتل عدد من عناصر الأمن وتخريب مقر تابع لقوات الباسيج وأحد المصارف. ويشير تكرار أحكام الإعدام بحق محتجين من منطقة واحدة إلى أهمية شارع طبرسي في سرية السلطات بشأن انتفاضة يناير، إذ تصف طهران التحركات التي شهدتها

بين رواية الأمن ومطالب الشارع..

إيران تُعدم شابين على خلفية احتجاجات مشهد.. والمعارضة تحذر من موجة ترهيب جديدة

مؤسسة

اليوم الثامن

للإعلام والدراسات

دقة في الرصد عمق في التحليل

إلى انتقال السلطات من ملاحقة المشاركين في انتفاضة يناير إلى تنفيذ أحكام نهائية بحق من تصفهم بقيادات ميدانية للتحركات. وتكشف هذه السياسة عن محاولة لعزل الاحتجاجات عن العناصر القادرة على تنظيمها أو منحها الاستمرارية، لكنها تفتتح، في الوقت نفسه، ملف المحاكمات السياسية وظروف الاحتجاز وانتزاع الاعترافات ومدى حصول المتهمين على حقوقهم القانونية.

وبين رواية السلطة التي تقدم المحكوم عليهم باعتبارهم مسؤولين عن أعمال عنف، ورواية المعارضة التي تصفهم بمعتقلي الانتفاضة، يبقى غياب التحقيق المستقل عائقاً أمام الوصول إلى صورة كاملة عن الوقائع والمسؤوليات.

غير أن تنفيذ أحكام الإعدام في قضايا مرتبطة بالاحتجاج السياسي يضع طهران أمام مطالب دولية متزايدة بوقف العقوبة، والكشف عن إجراءات المحاكمات، والسماح لجهات مستقلة بالتحقق من ظروف الاعتقال والتحقيق والاتهامات التي استندت إليها الأحكام.

وقانوني لحماية حياة المعتقلين المحكوم عليهم بالموت. وتثير الإعدامات المرتبطة بالاحتجاجات مخاوف من استخدام العقوبة باعتبارها أداة ردع سياسي، خصوصاً مع اقتراب مناسبات مرتبطة بالانتفاضات السابقة وتصادد التحذيرات الرسمية من احتمال تجدد التحركات الشعبية. وتواجه السلطات الإيرانية ضغوطاً اقتصادية واجتماعية متراكمة، تشمل التضخم وارتفاع الأسعار والبطالة وتراجع القدرة الشرائية، وهي عوامل أسهمت في اندلاع موجات متعاقبة من الاحتجاج خلال السنوات الماضية.

وفي المقابل، تتعامل الأجهزة الأمنية والقضائية مع التحركات المناهضة للنظام من زاوية أمنية، وتوجه إلى المشاركين فيها تهماً تشمل العمل ضد الأمن القومي، والحراية، والإفساد في الأرض، وهي اتهامات يمكن أن تصل عقوبتها إلى الإعدام.

ويمنح إعدام همتي ونيك أنديش، بعد إعدام ثلاثة معتقلين آخرين من احتجاجات طبرسي، مؤشراً

وأضافت أن استخدام الإعدام ضد معتقلي الانتفاضة لن يعالج الأزمات الداخلية التي يواجهها النظام، بل سيزيد، بحسب تعبيرها، تصميم الشباب الإيراني على مواصلة النضال من أجل التغيير.

ودعت رجوي إلى محاسبة المسؤولين الإيرانيين عن عمليات الإعدام والمجازر والانتهاكات التي ارتكبت خلال العقود الخمسة الماضية، مؤكدة أن الجرائم التي طالت السجناء السياسيين والمتظاهرين ينبغي ألا تبقى خارج نطاق العدالة الدولية.

كما طالبت بإحالة ملف الإعدامات التعسفية والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في إيران إلى مجلس الأمن الدولي، واتخاذ إجراءات عاجلة لوقف تنفيذ أحكام الإعدام، ولا سيما بحق السجناء السياسيين ومعتقلي الاحتجاجات.

وقالت إن صمت المجتمع الدولي وتعاونه عن اتخاذ خطوات عملية يشجعان السلطات الإيرانية على مواصلة الإعدامات، داعية الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحقوقية إلى ممارسة ضغط سياسي

المنطقة بأنها أعمال عنف منظم، بينما تقول المعارضة إنها كانت جزءاً من احتجاج شعبي واجهته الأجهزة الأمنية بالقوة.

وتستخدم السلطة القضائية الإيرانية مصطلح «قوات حماية الأمن» عند الحديث عن العناصر الذين شاركوا في احتواء الاحتجاجات. وتقول المعارضة إن هذه القوات ضمت عناصر من الحرس الثوري والباسيج وأجهزة أمنية أخرى، بينهم أفراد بملابس مدنية شاركوا في قمع المتظاهرين.

ولا تتوافر رواية مستقلة ومكتملة حول المواجهات التي شهدتها مشهد، في ظل القيود المفروضة على وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية، وصعوبة الوصول إلى وثائق المحاكمات أو التواصل بحرية مع عائلات المعتقلين.

وقالت مريم رجوي، رئيسة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، إن إعدام همتي ونيك أنديش يعكس خشية النظام من عودة الاحتجاجات، معتبرة أن تنفيذ الأحكام يهدف إلى ترهيب المجتمع ومنع الشباب من المشاركة في أي تحركات جديدة.

إيران «أهم تحول في الوعي السياسي.. حين تفقد الإصلاحات قدرتها على الإقناع»



« سعاد عزيز

كاتبة جزائرية مختصة في الشأن الإيراني

الحلول التقليدية أقل إقناعاً؟ إن الأرقام لا تحسم مستقبل إيران، لكنها تضع أمام صانعي القرار حقيقة لا يمكن تجاهلها: المجتمعات تتغير، وحين تتراجع الثقة بقدرة الإصلاحات المحدودة على معالجة جذور الأزمات، فإن المطالبة بالتغيير تتجاوز حدود السياسات اليومية لتتطال طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع. وعندئذ، لا يعود التحدي الحقيقي هو احتواء موجة احتجاج جديدة، بل الإجابة عن أسباب التحول الذي يجعل قطاعات متزايدة تبحث عن تغيير أعمق من الوعود والإجراءات الجزئية.

استعادة الثقة المفقودة. بين دلالة الأرقام واستحقاقات المستقبل إن ارتفاع نسبة المطالبين بالتغييرات الأساسية، وفق الأرقام التي عرضها حاجياني، يستحق التوقف عنده بوصفه مؤشراً على تحول في المزاج العام لدى المشاركين في الاستطلاعات. غير أن الدلالة الحقيقية لهذا التحول لا تتوقف عند النسب المعلنة، بل تتصل بما قد يعنيه استمرار الفجوة بين تطلعات المجتمع وقدرة النظام على الاستجابة لها.

فالتاريخ السياسي لا يثبت أن اتساع المطالبة بالتغيير يؤدي ألياً إلى نتيجة محددة، كما أن رفض الإصلاحات التدريجية لا يعني بالضرورة اتفاق الجميع على مشروع سياسي بديل. لكن المؤكد أن أي سلطة تواجه تحولا عميقا في توقعات المجتمع تصبح مطالبة بإعادة النظر في الأسس التي تنظم علاقتها بالمواطنين، بدلا من الاكتفاء بمعالجة مظاهر الأزمة أو التمويل على تراجع الاحتجاجات.

إن المسألة الأكثر أهمية في إيران اليوم ليست ما إذا كانت نسبة ٦٧ في المئة تمثل جميع الإيرانيين، بل لماذا انتقلت المطالبة بالتغييرات الأساسية، وفق هذه الاستطلاعات، من موقع محدود في مطلع الألفية إلى موقع أكثر بروزا بعد عقدين من التحولات والأزمات. فهذا السؤال يعيد النقاش إلى جوهر المشكلة: هل ما زالت أدوات الحكم القائمة قادرة على مواكبة مجتمع تغيرت أولوياته وتطلعاته، أم أن الهوة بين الطرفين أخذت تتسع إلى حد يجعل

بين الدولة والمجتمع. وعند هذه النقطة، تصبح الاحتجاجات تعبيراً عن أزمة ثقة تتجاوز الملفات التي أشعلتها.

عام ٢٠٢٢ وما كشفه من تحولات وفي هذا السياق، تبرز احتجاجات عام ٢٠٢٢ بوصفها محطة مهمة في فهم التغيرات التي طرأت على المجتمع الإيراني. فقد اعتبر حاجياني أن المجتمع شهد تحولا ملحوظا في قضايا الأسرة والدين والمرأة وأنماط الحياة والمواقف الاجتماعية والسياسية، إلى حد يمكن معه الحديث عن اختلافات واضحة بين إيران ما قبل تلك الأحداث وما بعدها.

ولا تكمن أهمية هذه المرحلة في حجم الاحتجاجات وحده، بل في ما كشفته من اتساع الفجوة بين أنماط الحياة والتطلعات الاجتماعية لدى شرائح من الإيرانيين، وبين القيود التعليمية والتكنولوجية والاتصال بالعالم والتجارب اليومية. وحين تتسع هذه الفجوة، يصبح استمرار النهج القائم أكثر كلفة من الناحية الاجتماعية والسياسية.

ومن هنا، فإن اختزال الأزمة الإيرانية في الضغوط الاقتصادية وحدها يغفل جانباً أساسياً منها. فالمطالب المعيشية قد تكون شديدة الإلحاح، لكنها تتقاطع مع أسئلة أعمق تتعلق بالكرامة والحرية والمشاركة السياسية وحق الفرد في اختيار نمط حياته. وهذه القضايا، عندما تتراكم وتتداخل، تجعل الاستجابة الجزئية أقل قدرة على

يريد المشاركون، كما أن حاجياني أشار إلى عزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن الاستجابة لاستطلاعات الرأي. لكن هذه التحفظات المنهجية لا تلغي الدلالة السياسية للمؤشر، ولا تقلل من أهمية التحول الذي تعكسه الأرقام المنشورة.

حين تتآكل الثقة بعودة الإصلاح إن أحد أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية ليس مجرد اتساع دائرة السخط الشعبي، بل وصول قطاعات من المجتمع إلى قناعة بأن الآليات التقليدية لمعالجة الأزمات لم تعد قادرة على إنتاج حلول مقنعة. فعندما تتكرر الوعود بالتغيير من دون أن يلمس المواطن تحسناً يتناسب مع تطلعاته، تتراجع الثقة بإمكان إصلاح الخلل من داخل المنظومة القائمة، ويتحول السؤال تدريجياً من كيفية تحسين أداء السلطة إلى مدى صلاحية الأسس التي تقوم عليها.

وفي الحالة الإيرانية، لا يمكن فصل هذا المسار عن تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والقيود المفروضة على الحريات، والصراع المستمر حول حقوق المرأة والحريات الفردية، فضلا عن التباين بين تصورات قطاعات من المجتمع، ولا سيما الأجيال الشابة، وبين الرؤية التي تسعى المؤسسات الحاكمة إلى فرضها على الحياة العامة.

وقد أضفت الاحتجاجات المتعاقبة على هذا التباين بعداً سياسياً واجتماعياً أكثر وضوحاً. فالمطالب التي تنطلق من قضية محددة قد تتجاوز حدودها الأولى عندما تتكرر أسبابها، ويشعر المحتجون بأن المشكلة لا تكمن في قرار منفرد أو مسؤول بعينه، وإنما في منظومة أوسع تحدد طبيعة العلاقة

لم تعد التحولات التي يشهدها المجتمع الإيراني قابلة للاختزال في موجات احتجاج عابرة أو مطالبات معيشية تفرضها الأزمات الاقتصادية المتفاقمة؛ فثمة ما يشير إلى تغير أعمق يمس نظرة قطاعات واسعة من الإيرانيين إلى طبيعة النظام السياسي، وإلى جدوى الرهان على الإصلاح التدريجي من داخل مؤسساته. وما كان يطرح في السابق بوصفه ضرورة لتصحيح السياسات وتعديل مسارات الحكم، يبدو اليوم، وفق مؤشرات استطلاعية، أقل قدرة على استيعاب حجم التطلعات المترامية في المجتمع.

وتكتسب هذه القراءة أهميتها من الأرقام التي عرضها عالم الاجتماع الإيراني إبراهيم حاجياني، المدير الأول لمركز استطلاع آراء الطلاب الإيرانيين «إيسبا»، في مقابلة نشرها موقع «إنصاف نيوز». فبحسب ما أورده، لم تتجاوز نسبة المشاركين الذين طالبوا بتغييرات جوهرية في استطلاع أجري عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ نحو ٨ في المئة، في حين أظهرت استطلاعات لاحقة ارتفاع هذه النسبة إلى قرابة ٦٧ في المئة. وبين الرقمين مسافة تتجاوز التغيير الكمي، لتطرح تساؤلات جوهرية بشأن ما أصاب العلاقة بين المجتمع ومؤسسات السلطة من تحولات خلال نحو عقدين.

ومع ذلك، فإن القراءة الرصينة لهذه الأرقام تقتضي عدم التعامل معها باعتبارها استفتاء نهائياً على مستقبل النظام الإيراني، ولا دليلاً قاطعاً على وجود إجماع شعبي حول بديل سياسي بعينه. فمفهوم «التغييرات الأساسية» لا يحدد، في حد ذاته، طبيعة التغيير الذي

النفائات والنيران تمهدان للاستحواذ..

تكشف معلومات خاصة حصلت عليها «مجلة بریم» عن مخطط يقوده مستثمر يمني يمتلك مصرفاً إقليمياً في عدن لتحويل محمية الحسوة إلى مدينة سكنية مغلقة، فيما تواصل سلطة عدن وصندوق النظافة ووزارة الثقافة والسياحة تجاهل الحرائق والتعديات التي تلتهم آخر رئة بيئية في العاصمة.

محمية تحاصرها النفائات والنيران.. حكومة الحنفى اليمنية تحول محمية الحسوة إلى مكب للنفايات والطيور تهاجر دون عودة

تكشف معلومات خاصة حصلت عليها «اليوم الثامن» عن تحركات استثمارية تستهدف تحويل أجزاء من محمية الحسوة إلى مدينة سكنية مغلقة، فيما تواصل الحرائق والتعديات وتراكم النفايات، وسط غياب إجراءات معلنة من سلطة عدن وصندوق النظافة ووزارة الثقافة والسياحة لحماية آخر رئة بيئية في المدينة.

مؤسسة

alyoum8.net



Alyoum8th



Alyoum8th@gmail.com

دقة في الرصد عمق في التحليل

اليوم الثامن

للإعلام والدراسات



تمهيداً لتحويل المنطقة المحروقة إلى مخطط تجاري لصالح متنفذ يسعى إلى استخراج وثائق تملك للأرض. وسبق ذلك بيوم تقرير آخر نقل عن مصادر عاملة في المحمية الاشتباه في أن حريقاً واسعاً استهدف تهيئة المنطقة لمخطط تجاري، مع محاولات لاستخراج وثائق صرف للأرض الواقعة على خط البريقة- كالتكس. ولم تعلن السلطات منذ ذلك الوقت نتيجة تحقيق تكشف سبب الحريق أو تنفي المعلومات المتعلقة بالمخطط.

ويمنح هذا الصمت المعلومات الجديدة وزناً إضافياً. فحين تتكرر الرواية ذاتها من مصادر تعمل في المحمية، ثم من مصادر داخل مكتب حكومي معني بالاقتصاد والاستثمار، لا يعود تجاهلها ممكناً. المطلوب تحقيق رسمي معلن، لا بيان مقتضب عن إخماد حريق، ولا حملة تنظيف

معاملات الأراضي في نطاق يفترض أنه محمي قانوناً. من يحرق الحسوة؟ ومن المستفيد من تدمير غطاءها النباتي؟ وهل تلقت هيئة الأراضي أو المنطقة الحرة أو مكاتب الاستثمار والأشغال والاقتصاد طلبات لتخصيص أجزاء من المحمية أو تغيير استخداماتها؟ ومن يضمن عدم استخراج وثائق صرف أو تملك لأرض جرى إفقادها قيمتها البيئية بصورة منهجية؟

هذه الأسئلة لا تستطيع سلطة عدن المحلية تجاهلها، خصوصاً أن الاشتباه في وجود مخطط عقاري لم يظهر اليوم. ففي 27 ديسمبر/كانون الأول 2024، نشر موقع «الجديد برس» تقريراً عن حريق واسع التهم أجزاء كبيرة من أشجار الحسوة ومساحاتها الحيوية، ونقل عن مصادر زراعية أن الحريق كان متعمداً، وأنه جاء

بها المصادر لـ«مجلة بریم»، فإن تكرار إحراق مساحات من الحسوة يخدم مخططاً يرمي إلى إضعاف صفتها البيئية، وتحويلها تدريجياً إلى أرض جرداء يسهل تقديمها لاحقاً بوصفها مساحة غير مستغلة وقابلة للتطوير العقاري. وتقول المصادر إن المشروع المقترح يتجاوز بناء مساكن محدودة إلى إنشاء مدينة سكنية مغلقة تستفيد من موقع المحمية وقربها من الطريق الرابط بين البريقة وكالتكس والمشروعات الاستثمارية المحيطة بها.

ولا تتهم المعلومات المصرف الذي يمتلكه المستثمر بالمشاركة في أي نشاط متعلق بالمحمية، لكنها تضع هوية المستثمر ونفوذه المالي أمام الرأي العام، وتفتح باباً واسعاً للتساؤل عن الأسباب التي حالت دون إجراء تحقيق جدي في الحرائق المتكررة، وعن الجهات التي تستطيع تحريك

المغلقة. لكن تدهور المحمية لا يبدو، وفق معلومات خاصة حصلت عليها «مجلة بریم»، نتيجة عجز خدمي عابر. فقد كشفت مصادر تعمل في مكتب وزارة الاقتصاد بالعاصمة عدن عن وجود مخطط استثماري يستهدف تحويل أجزاء واسعة من المحمية إلى مدينة سكنية مغلقة، يقف خلفها مستثمر يمني نافذ، بالشراكة مع مستثمرين يمينيين وسعوديين. وتفيد المصادر بأن المستثمر اليمني الذي يرتبط اسمه بالمشروع يمتلك مصرفاً إقليمياً يعمل في العاصمة عدن، ويتمتع بنفوذ اقتصادي وعلاقات واسعة مكنته من التحرك نحو الأرض التي تقع عليها المحمية، مستفيداً من تدهورها المستثمر وتراجع حضور المؤسسات المسؤولة عن حمايتها. وبحسب المعلومات التي أدلت

لا تحتاج الكارثة في محمية الحسوة إلى صور الأقمار الاصطناعية كي تری. النفائات تتراكم عند مداخلها، ومخلفات البناء تمتد إلى عمق أراضيها، وروائح الصرف الصحي تزاخم هواء البحر، بينما تلتهم الحرائق المتكررة ما تبقى من الأشجار والغطاء النباتي. وفي كل مرة تنطفئ فيها النيران، تغيب التحقيقات، ولا تعلن السلطات سبب الحريق أو الجهة التي تقف خلفه أو المساحة التي دُمّرت.

كانت الحسوة رئة عدن البيئية، ومحطة للطيور المهاجرة، ومتنفساً للعائلات، وموقعا للطلاب والباحثين والمهتمين بالحياة الطبيعية. أما اليوم، فتحولت بفعل الإهمال الرسمي إلى أرض محاصرة بالنفايات والتعديات ومسالخ العقار، في مدينة تتقلص مساحاتها الخضراء أمام تمدد الإسمنت ومشروعات الاستثمار

أنشطة وقضايا

حكومة المنفى اليمنية تحول محمية الحسوة إلى مكب للنفايات والطيور تهاجر دون عودة

فريق التحرير

فريق تحرير صحيفة اليوم الثامن

تستمر ساعات أمام عدسات الكاميرات ثم تنتهي.

وكان تقرير ميداني سابق أعد لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، ولم يسبق نشره، قد رصد أكثر من عشرة حرائق داخل محمية الحسوة خلال عام 2024، بمعدل يقارب حريقاً كل شهر. ووثق التقرير نزولاً ميدانياً إلى المحمية ولقاءات مع مزارعين ومستفيدين أكدوا أن النيران أصبحت تهديداً دائماً للموقع.

وكان الحريق الذي اندلع في 14 ديسمبر/كانون الأول 2024 من أخطر تلك الحرائق، إذ استمر نحو ست ساعات، وساعدت الرياح الموسمية على تمدده داخل الغطاء النباتي. وعلى الرغم من تدخل وحدات الدفاع المدني، ظلت النيران خامدة تحت الرماد، وشوهد الدخان يتصاعد من الموقع بعد مرور 48 ساعة.

وأفاد أحد المزارعين، الذي احتفظ بالتقرير بهويته ورمز إليه بالحرفين «ط. أ»، بأن الحرائق لا تحدث مصادفة، وأن جهات نافذة تريد إنهاء المحمية، إما عبر الردم أو إحراق الغطاء النباتي أو تحويلها إلى مكب دائم للنفايات. وأشار إلى أن أكوام القمامة ومخلفات البناء تمتد من المداخل إلى مساحات داخلية، من دون وجود جهة تمنع إلقاءها أو تحاسب المتسببين فيها.

ما قاله المزارع تؤكد صور المحمية وشهادات السكان والتقارير المنشورة خلال السنوات الماضية. ففي عام 2022، وصفت تقارير صحفية الحسوة بأنها تحولت من حديقة خلابة إلى مكب للنفايات، بعد تعطل مرافقها وتدفق مياه الصرف غير المعالجة إلى أراضيها وانتشار مخلفات البناء والأغصان المقطوعة داخلها. كما نقلت إفادات عن مسؤول في إدارة المحميات تؤكد الاستيلاء على أراض تابعة لمشروع معالجة مياه الصرف، مما أعاق صيانة المنظومة.

ومع ذلك، لم تتحرك حكومة المنفى اليمنية لإنقاذ الموقع، ولم تقدم السلطة المحلية في عدن خطة لاستعادة المحمية، ولم ينشر صندوق النظافة سجلاً يوضح كيف تصل النفايات ومخلفات البناء إلى أرض يفترض أنها خاضعة للحماية.

المفارقة أن الحسوة حصلت عام 2014 على جائزة خط الاستواء الدولية بعدما نجح المجتمع المحلي في تحويلها من مكب للنفايات إلى نظام بيئي فعال للأراضي الرطبة. وكانت المحمية توفر موقعاً للتكاثر والتوقف لأكثر من مئة نوع من الطيور المهاجرة، وتساهم في إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة، وتوفر فرص عمل في إدارة الموارد الطبيعية وتربية النحل والحرف والمشروعات الصغيرة.

اليوم تسير الحسوة في الاتجاه المعاكس: من محمية نمت فوق مكب مهمل إلى محمية تعيدها الحكومة إلى مكب، ومن تجربة محلية حازت تقديراً دولياً إلى أرض تتنازعها النفايات والنيران ومشروعات العقار.

ووفق رصد لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وفرت المحمية نحو ستين فرصة عمل لأعضاء جمعية الحسوة البيئية والمزارعين والحرفيين والأسر المستفيدة من الزراعة وتربية الإبل والأبقار والأغنام والنحل والدواجن. كما ارتبطت بها منتجات محلية تعتمد على أشجار الدوم، المعروفة في عدن باسم «الطاري»، واستخدمت في الصناعات التقليدية وبعض الأغراض المنزلية.

ولذلك فإن تحويل الحسوة إلى مشروع سكني مغلق لن يزيح الطيور والأشجار وحدها، بل سيقضي مجتمعاً محلياً عاش من موارد المكان وأسهم في حمايته. وستنتقل الأرض من فضاء طبيعي وعام يخدم سكان عدن إلى ملكية استثمارية لا يدخلها إلا القادرون على شراء وحداتها السكنية.

تضم المحمية أنواعاً متعددة من النباتات والطيور المقيمة والمهاجرة، بينها أنواع مهددة بالانقراض. وأورد تقرير «الجديد برس» أن الحسوة تحتوي على 23 نوعاً نباتياً و39 نوعاً من الطيور، بينها النورس أبيض العينين وأبو منجل المقدس والنحام الصغير. بينما تشير بيانات جائزة خط الاستواء إلى استفادة أكثر من مئة نوع من الطيور المهاجرة من نظامها البيئي، وهو اختلاف يعكس الحاجة إلى مسح علمي حديث لاكتشاف حجم الخسارة التي أصابت الموقع.

وأطلت المؤسسة تحذيرات من اختفاء أو تراجع مشاهدة 11 نوعاً من الطيور المستوطنة والمهاجرة في محميات عدن. ولا توجد بيانات حكومية حديثة تجيب عن عدد الأنواع التي ما زالت تعود إلى الحسوة، لأن الجهات المعنية لم تنفذ مسحاً دورياً معلناً، كما لم تضع نظاماً لمراقبة أعداد الطيور أو تسجيل أثر الحرائق والتلوث عليها.

الطيور لا تعود إلى موئل تحاصره النار والدخان ومياه الصرف والنفايات. وحين تفقد الغذاء والمياه الآمنة ومواقع التعشيش، تغير مسار هجرتها بحثاً عن مكان آخر. وهكذا تفقد عدن، في صمت، جزءاً من موقعها البيئي على مسارات الهجرة الإقليمية.

وكان الغطاء النباتي في الحسوة يؤدي وظيفة تتجاوز المشهد الجمالي. فالمحمية تقع في نهاية مصب الوادي الكبير وجنوب أحواض معالجة مياه الصرف، وكانت الأشجار والنباتات تحجز جزءاً من مخلفات السيول والمياه الخارجة من الأحواض قبل وصولها إلى خليج عدن. ويعني إحراق هذا الغطاء وتدميره انتقال التلوث إلى البيئة البحرية وتهديد الشاطئ والثروة السمكية وصحة السكان.

أمام هذا الملف، تتحمل سلطة عدن المحلية، برئاسة وزير الدولة محافظ العاصمة عبدالرحمن شيخ عبدالرحمن اليافعي، مسؤولية التحرك العاجل. صحيح أن شيخ عين محافظاً في 7 يناير/كانون الثاني 2026، بعد وقوع معظم الحرائق الواردة في التقرير الميداني، لكنه أصبح منذ توليه المنصب المسؤول الأول عن حماية أرض المحمية ومنع استمرار التهديدات وكشف ما جرى قبل تعيينه. ولا يستطيع المحافظ التعامل مع الحسوة بوصفها ملفاً بيئياً ثانوياً.

القضية تتعلق بأرض عامة، وشبهات حرق متعمد، ومعلومات عن مستثمر نافذ، ومخطط سكني مغلق، واحتمال استخدام النفوذ الاقتصادي للحصول على وثائق صرف أو تغيير استخدام الأرض. وهذه وقائع تستدعي لجنة تحقيق برئاسة السلطة المحلية وعضوية النيابة وهيئة الأراضي والهيئة العامة لحماية البيئة والدفاع المدني والأجهزة الأمنية.

على المحافظ عبدالرحمن شيخ أن يعلن موقفاً صريحاً من المشروع المنسوب إلى المستثمر الذي يمتلك مصرفاً إقليمياً في عدن، وأن يكشف ما إذا كانت السلطة المحلية أو أي مكتب تابع لها قد تلقى طلبات تتعلق بالاستثمار داخل الحسوة. وعليه أن يصدر قراراً فورياً بتجميد أي معاملة عقارية أو استثمارية تمس أرض المحمية، إلى حين مراجعة جميع الوثائق والإجراءات أمام الرأي العام. كما ينبغي نشر حدود المحمية بإحداثيات واضحة، وإيادها لدى هيئة الأراضي ومكاتب الأشغال والاستثمار والسجل العقاري، لمنع إصدار وثائق متعارضة أو تمرير معاملات تحت مسميات التطوير أو الشراكة أو الانتفاع.

ويتحمل صندوق النظافة وتحسين المدينة في عدن جانباً مباشراً من المسؤولية. فقد تولى المهندس سالمين علوي علي إدارة الصندوق في يوليو/تموز 2026، بقرار أصدره المحافظ عبدالرحمن شيخ، خلفاً للمدير السابق قائد راشد. وإذا كانت الإدارة الحالية قد ورثت مشكلة النفايات، فإن استمرارها بعد توليها المسؤولية يجعلها ملزمة بتقديم إجابات وخطة معالجة محددة.

من ينقل النفايات إلى محمية الحسوة؟ هل تدخل شاحنات تابعة لمتعهدين أم مركبات خاصة؟ أين نقاط التخلص الرسمية المعتمدة في مديرية البريقة؟ هل يراقب الصندوق حركة مركبات نقل المخلفات؟ وكما خالفت حررت بحق من ألقوا مواد البناء والقمامة داخل المحمية؟

هذه ليست أسئلة تفصيلية. معرفة مصدر النفايات قد تكشف ما إذا كان تحويل الموقع إلى مكب يجري بفعل الفوضى، أم أن هناك من يعمل على تشويه الأرض وإفقادها قيمتها تهديداً لتغيير استخدامها. ويستطيع صندوق النظافة تتبع المركبات، وإغلاق منافذ الدخول، ووضع حواجز ثابتة، وتخصيص فريق مراقبة، لكنه لم يعلن حتى الآن خطة دائمة لحماية الموقع. ولا تقل مسؤولية وزارة الثقافة والسياحة وقطاع السياحة في عدن عن مسؤولية الجهات الخدمية. فالحسوة كانت إحدى أهم وجهات السياحة البيئية في المدينة، واستقبلت في سنوات نشاطها عشرات الآلاف من الزوار، واحتوت على ممرات ومواقع لمراقبة الطيور ومرافق لاستقبال العائلات والطلاب.

ومع ذلك، غابت المحمية عن الخطط السياحية الحكومية، ولم تقدم الوزارة مشروعاً لاستعادة مرافقها أو تأهيلها أو إعادة إدراجها ضمن الوجهات السياحية في عدن. وبينما تتحدث الوزارة عن تنشيط السياحة واستعادة حضور اليمن على الخريطة الإقليمية، تترك وجهة حاصلة على

جائزة دولية للنفايات والحرائق والمستثمرين.

صمت وزارة الثقافة والسياحة يمنح المخطط العقاري مساحة إضافية. فالموقع الذي يتوقف عن استقبال الزوار ويفقد مرافقه وصفته السياحية يصبح أكثر عرضة لإعادة التصنيف. وكان واجب الوزارة الدفاع عن الحسوة بوصفها أصلاً سياحياً واقتصادياً، والمطالبة بموازنة لإعادة تأهيلها، وجذب تمويل دولي لاستعادة نظامها البيئي، لا الاكتفاء بمشاهدة انهيارها.

وتقع المسؤولية القانونية والبيئية الأساسية أيضاً على وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة. فالحسوة مصنفة محمية طبيعية، وأي تغيير في استخدامها يفترض أن يخضع للقوانين البيئية ودراسات الأثر والموافقات الرسمية. وإذا كانت هذه الجهات لم تمنح موافقة على مشروع سكني، فعليها أن تعلن ذلك. وإذا كانت هناك طلبات أو مشاورات، فعليها كشفها قبل أن تتحول الحرائق إلى حدود لمخطط عقاري جديد.

حكومة المنفى لا تستطيع التنصل من المسؤولية بالقول إن ما يجري شأن محلي. وزاراتها ومؤسساتها تعمل من عدن أو باسمها، وهي التي تدير ملفات الاقتصاد والسياحة والبيئة والأراضي. وحين تترك محمية تحترق وتتحول إلى مكب، ثم تظهر معلومات عن مشروع استثماري فوق أنقاضها، تصبح مسؤولة عن الإهمال وعن النتائج التي صنعها هذا الإهمال. والإهمال هنا لا يقل خطورة عن القرار المباشر. من يريد الاستيلاء على أرض محمية لا يحتاج دائماً إلى إعلان الغائها. يكفي أن تتوقف الصيانة، وتتدفق مياه الصرف، وتدخل شاحنات النفايات، وتتكرر الحرائق، وتخفي الطيور، ثم يأتي المستثمر ليقول إن المكان فقد قيمته وأصبح جاهزاً للبناء. هذه هي الحلقة التي ينبغي كسرها الآن. وأول خطوة هي فتح تحقيق قضائي مستقل في الحرائق، يتضمن فحص مواقع اندلاعها، والاستماع إلى المزارعين والعاملين في المحمية ورجال الدفاع المدني، ومراجعة تسجيلات الكاميرات القريبة وحركة المركبات والاتصالات والطلبات الاستثمارية المقدمة قبل الحرائق وبعدها.

ويجب أن يشمل التحقيق المستثمر اليمني الذي تحدثت عنه مصادر مكتب وزارة الاقتصاد والشركات أو الأشخاص المرتبطين بمشروع المدينة السكنية، وأي شركاء يمنيين أو سعوديين وردت أسماؤهم في المراسلات أو الاجتماعات أو طلبات تخصيص الأرض. كما ينبغي الفصل بين ملكية المستثمر للمصرف وبين نشاط المصرف نفسه، ما لم تكشف الوثائق عن صلة مالية أو مؤسسية بالمشروع.

وتطالب «مجلة بريم» محافظ عدن عبدالرحمن شيخ بإصدار قرار ملعن يمنع أي تصرف بأرض محمية الحسوة، وتشكيل لجنة تحقيق لا تضم مسؤولين يمكن أن تكون مكاتبهم طرفاً في إصدار الوثائق محل المراجعة. كما تطالب بنشر تقرير عن جميع الحرائق التي شهدتها المحمية منذ عام 2015،

وأسبابها ونتائج التحقيقات فيها والمساحات المتضررة.

وتطالب المجلة مدير صندوق النظافة سالمين علوي بالكشف عن آلية وصول النفايات إلى المحمية، وإزالة المخلفات تحت إشراف بيئي، وإغلاق منافذ دخول الشاحنات، وتركيب كاميرات مراقبة تعمل على مدار الساعة.

كما تطالب وزارة الثقافة والسياحة بإعلان الحسوة مشروعاً عاجلاً للاستعادة السياحية والبيئية، وإعادة تأهيل مرافق الزوار ومواقع مراقبة الطيور، فيما يتعين على وزارة المياه والبيئة إجراء مسح للتربة والمياه والغطاء النباتي والطيور، وتحديد حجم الضرر الناتج عن الحرائق والتلوث.

وتضع «مجلة بريم» المعلومات الواردة في هذا التقرير أمام السلطة المحلية في عدن والنيابة العامة ووزارات الاقتصاد والثقافة والسياحة والمياه والبيئة، وهيئة الأراضي وصندوق النظافة، وتكفل لجميع الجهات والأشخاص حق الرد والتوضيح.

لكن حق الرد لا يعفي أحداً من الإجابة عن السؤال الأهم: هل تتحرك سلطة عدن لإنقاذ محمية الحسوة، أم تنتظر حتى يحترق آخر شجرها، وتفقد الطيور دون عودة، ثم تفتح أبواب المدينة السكنية المغلقة فوق أرض كانت ملكاً للطبيعة ولسكان عدن؟.

الهوامش والمراجع:

1- تقرير ميداني لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات عن محمية الحسوة والحرائق التي شهدتها خلال عام 2024.

2- «حريق متعمد يلتهم محمية الحسوة الطبيعية في عدن»، الجديد برس، 27 ديسمبر/كانون الأول 2024.

3- «حريق متعمد يهدد محمية الحسوة الطبيعية بهدف تحويلها إلى مخطط تجاري»، الجنوب اليمني، 26 ديسمبر/كانون الأول 2024.

4- مبادرة خط الاستواء التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملف محمية الحسوة للأراضي الرطبة، جائزة عام 2014.

5- «محمية الحسوة في عدن.. من حديقة خلابة إلى مكب للنفايات»، الجزيرة نت، 13 مايو/أيار 2022.

6- الخطة الإدارية لمحمية الحسوة البيئية، المهندس فيصل صالح عبيد الثعلبي، برنامج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، 2011.

7- دراسة طيور محافظة عدن خلال الهجرة الصيفية والشتوية 2005-2006، الباحث فضل عبدالله ناصر البلم، جامعة عدن.

8- نور أحمد هيثم، «المشكلات البيئية في مدينة عدن»، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2006.

9- دراسة الطيور المهاجرة في محمية أحواض الملح «المملاح»، الباحثة عبير يوسف فضل قردش.

« الفصائل فوق الدولة..

غيث التميمي: سلاح إيران يهدد حكومة الزيدي ويدفع العراق نحو صراع شيعي-شيعي

يرى الباحث السياسي العراقي غيث التميمي أن حكومة علي الزيدي دخلت اختباراً مصيرياً بسبب عزلها عن حصر السلاح بيد الدولة، مؤكداً أن النفوذ الإيراني يتراجع منذ مقتل قاسم سليماني، لكن الفصائل المسلحة ما تزال تستخدم ترسانتها لحماية نفوذها وابتزاز الحكومة وإدامة الحاكمية السياسية داخل العراق.

بغداد

قال الكاتب والباحث السياسي العراقي غيث التميمي إن حكومة رئيس الوزراء علي الزيدي لن تتمكن من الاستمرار إذا فشلت في تنفيذ تعهداتها بحصر السلاح بيد الدولة، مرجحاً أن يقود استمرار تمرد الفصائل المسلحة إلى استقالة رئيس الحكومة أو عودة التيار الصدري إلى الشارع للضغط باتجاه إنهاء نفوذ الجماعات المسلحة داخل مؤسسات الحكم.

وقدم التميمي، خلال مقابلة مع برنامج «السؤال الصعب» على قناة «سكاي نيوز عربية»، قراءة حادة للمشهد العراقي، ربط فيها بين تراجع النفوذ الإيراني بعد مقتل قائد «فيلق القدس» السابق قاسم سليماني، وبين استمرار شبكة سياسية وعسكرية داخل العراق تحاول حماية مصالحها من خلال الإبقاء على صورة إيران بوصفها القوة التي لا تزال تتحكم بالعراق.

وقال إن النفوذ الإيراني خارج الحدود قام، طوال سنوات، على الحرس الثوري و«فيلق القدس» باعتبارهما المحركين الرئيسيين لشبكة طهران في العراق وسوريا ولبنان، إلا أن هذه المنظومة دخلت في مسار تراجع منذ مقتل سليماني، قبل أن تتمكن أزمتها بعد غياب القيادة العليا القادرة على إنتاج سرديّة سياسية ودينية متماسكة للمشروع الإيراني. وأضاف أن حلفاء إيران في المنطقة، وبينهم قيادات في العراق والأمين العام لحزب الله اللبناني نعيم قاسم، يحاولون الإبقاء بأن طهران ما تزال حاضرة وقادرة على إدارة نفوذها القديم، لأن شرعية وجودهم السياسي والعسكري ارتبطت باستمرار المركز الإيراني وقوته.

واستدل التميمي على تقلص قدرة طهران داخل العراق بسرعة استجابة مؤسسات عراقية لقرارات وضغوط أمريكية استهدفت إيران، مشيراً إلى التزام الخطوط الجوية والمطارات العراقية بقيود الطيران الإيراني، واستجابة المصارف للعقوبات المفروضة على شخصيات وشركات وبنوك إيرانية، إلى جانب تشديد الإجراءات على الحدود بين البلدين.

واعتبر أن هذه الاستجابة تكشف تحولاً في قدرة إيران على تجاوز مؤسسات الدولة العراقية، لكنها لا تعني أن بغداد حسمت معركة السيادة أو أنهت نفوذ الفصائل. فإلى العراق، بحسب التميمي، يستطيع الالتزام بالقيود الدولية المفروضة على إيران، لكنه ما يزال عاجزاً عن تنفيذ حصر داخلي يفترض أن يكون أكثر وضوحاً، وهو حصر السلاح بيد الدولة.

وفرق التميمي بين نوعين من الأسلحة الموجودة لدى الفصائل العراقية. وقال إن الصواريخ والطائرات المسيّرة والأسلحة الثقيلة ترتبط بصورة مباشرة بالحرس الثوري الإيراني، وتتحرك ضمن حساباته الإقليمية، بينما تحتفظ الفصائل بنوع آخر من السلاح يشمل العتبات والأسلحة الخفيفة وكواتم الصوت، وتستخدمه في حماية نفوذها داخل العراق وابتزاز الحكومة وتهديد الخصوم.

وأوضح أن السلاح الذي ترفض الفصائل تسليمه لا يرتبط كله بالحرب الإقليمية أو المواجهة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بل يؤدي وظيفة داخلية تتصل بحماية الحاكمية السياسية الشيعية ومصالح قوى «الإطار التنسيقي»، وإبقاء مؤسسات الدولة تحت ضغط الجماعات المسلحة.

وقال إن هذا السلاح لا يحمي العراق ولا يمنع الاعتداءات الخارجية، وإنما يخلق توازناً قسرياً داخل الدولة، على غرار السلاح الذي يحتفظ به حزب الله داخل لبنان لضبط المعادلة السياسية المحلية، بعد تراجع قدرته

على التأثير في موازين المواجهة مع إسرائيل. وعندما سُئل عن الهجمات التي انطلقت من الأراضي العراقية ضد دول خليجية، قال التميمي إن إيران لم تعد تثق بصورة كاملة بالفصائل العراقية التقليدية، وإن خلايا صغيرة تابعة للحرس الثوري انتشرت في محافظات جنوبية، بينها ميسان والبصرة والناصرية والساوة، لتتولى تنفيذ عمليات لا تترك قرارها بيد القيادات المحلية.

ورأى أن جماعات مثل حركة النجباء وكتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء تتأثر بالقرار الإيراني عندما يتعلق الأمر بالصواريخ والطائرات المسيّرة والعمليات الإقليمية، لكنها تحتفظ بهامش محلي واسع عندما تستخدم السلاح لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية داخل العراق.

ووصف الواقع الناتج عن تعدد مراكز السلاح بأنه «فوضى بقرار سياسي»، معتبراً أن بعض القوى الحاكمة لا تسعى فعلياً إلى إنهاء الفوضى، لأنها تستمد جزءاً من سلطتها منها وتستخدمها في ضبط مؤسسات الدولة وإخضاع الخصوم.

وأشار التميمي إلى زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف إلى العراق، قائلاً إن لهجة الحكومة والفصائل تغيرت عقب الزيارة، وإن الموعد الذي كان مقرراً لبداية حصر السلاح بيد الدولة في ٣٠ سبتمبر/أيلول أرجس، وفق ما ذكره، إلى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٧.

واعتبر أن تغيير الموعد يعكس استمرار التأثير الإيراني في القوى المنضوية داخل «الإطار التنسيقي»، لكنه قال إن طهران وحلفاءها يبالبغون في إظهار قدرتهم على التحكم بالمشهد، لأن بقاء صورة إيران القوية يمثل شرطاً لاستمرار شرعية الجماعات التي بنت نفوذها على الارتباط بها.

وقال إن حكومة الزيدي كانت قادرة على نزع أسلحة قوى أكثر حضوراً، بينها التيار الصدري وعصاب أهل الحق ومنظمة بدر، فيما بقيت جماعات أضعف تتمرد على القرار وتستخدم وجودها بوصفه «مسمار جح» لتعطيل استكمال عملية حصر السلاح.

وحصل التميمي «الإطار التنسيقي» مسؤولية القيود المفروضة على رئيس الوزراء، قائلاً إن الزيدي جاء إلى الحكم بقرار من القوى المنضوية في الإطار، ولذلك يمارس مهامه رئيساً للحكومة من دون أن يتحول فعلياً إلى قائد عام قادر على فرض إرادته على القوات المسلحة والفصائل.

وأضاف أن العراق، منذ انتهاء ولاية رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، لم يمتلك قائداً عاماً للقوات المسلحة بالمعنى الفعلي، معتبراً أن قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس قاما بهذا الدور خلال مرحلة لاحقة، قبل أن يؤدي مقتلهم إلى ترك فراغ في مركز القيادة العسكرية والأمنية.

وتناول التميمي زيارة الزيدي إلى الولايات المتحدة ولقاءه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قائلاً إن واشنطن حرصت على أن يكون اللقاء منفرداً، ومن دون مشاركة فريق رئيس الوزراء أو مترجم تابع له، لأنها لا تثق بالمحيط الحكومي الذي تصفه بأنه قريب من إيران.

وذهب إلى القول إن الإجراءات الأمريكية شملت منع إدخال هاتف رئيس الوزراء إلى الاجتماع، معتبراً أن ذلك يعكس درجة الشك في قدرة أجهزة الحكومة العراقية على حماية اتصالاتها ومعلوماتها من الاختراق الإيراني. وقال إن وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو كان معترضاً في البداية على وصول الزيدي إلى رئاسة الحكومة ضمن صفقة سياسية مرتبطة بالمبعوث توم باراك، لكنه

أصبح أكثر قبولاً بنوايا رئيس الوزراء ورغبته في تنفيذ ملف حصر السلاح، من دون أن يعني ذلك ثقته بقدرته على الإنجاز.

وبحسب التميمي، فإن التحذيرات الأمريكية من تفكك العراق أو دخوله مرحلة تشبه «البلقنة» ترتبط باحتمال انزلاق المناطق الشيعية إلى صراع داخلي بين الفصائل والمافيات وشبكات المصالح المرتبطة بالنفط والغاز، بينما تبدو المناطق السنية أقل انتشاراً للسلاح، في حين تعمل المناطق الكردية ضمن بنية تقترب من نموذج الدولة.

واعتبر أن الخطر الحقيقي لا يتمثل في حرب تمتد بالضرورة إلى جميع أنحاء العراق، بل في صراع شيعي-شيعي داخل المحافظات التي تتركز فيها الفصائل والأسلحة والموارد الاقتصادية، بما قد يحول مناطق النفط والغاز إلى إقطاعيات تتنازعها جماعات مسلحة.

وأضاف أن رسالة روبيو إلى بغداد كانت واضحة: إذا رفضت الحكومة تنفيذ التزاماتها، وجرى انسحاب القوات الأجنبية قبل بناء سلطة عراقية قادرة على ضبط السلاح، فإن البلاد قد تتجه نحو حرب أهلية لا تستطيع مؤسساتها الحالية السيطرة عليها.

وتوقع التميمي أن يبدأ العد التنازلي لحكومة الزيدي بعد انتهاء المهلة المحددة لمعالجة ملف السلاح، مؤكداً أن الولايات المتحدة أو أي قوة خارجية لن تستطيع ضمان استمرار الحكومة إذا بقيت عاجزة عن تنفيذ القرار.

ورجح أن يختار الزيدي الاستقالة إذا وصل إلى قناعة بأنه تحول إلى رئيس حكومة بلا أدوات أو موارد أو قدرة على تنفيذ تعهداته، وقال إن استمرار الحكومة سيفقد معناه إذا لم تستطع دفع الرواتب أو إدارة السياسة النقدية أو فرض سلطتها على الجماعات المسلحة.

وتحدث عن أزمة مالية عميقة، قائلاً إن خارج سيطرة البنك المركزي ووزارة المالية، وإن قسماً منها انتقل إلى بنوك مرتبطة بإيران، بينما تحولت التدفقات الدولارية إلى قيود رقمية داخل البنك المركزي بدلاً من وصولها كتلة نقدية ورقية يمكن للحكومة التصرف بها.

ورأى أن هذه القيود تضع الحكومة أمام سؤال السلطة الفعلية: من يحكم العراق عندما تعجز الدولة عن التحكم بالسلاح والمال معاً، وتتحكم شبكات خارج مؤسساتها بجزء من الموارد والقرار الأمني؟

وفي معرض رده عن سبب عدم استهداف الولايات المتحدة وإسرائيل قيادات عراقية بارزة، رغم الضربات التي طالت قادة إيرانيين وحلفاء لطهران في المنطقة، قال التميمي إن واشنطن لا تريد إدخال العراق في فراغ شامل،



وإن قتل القيادات العراقية قد يخلق فوضى تتعارض مع هدفها في إعادة ترتيب الدولة تدريجياً.

وأضاف أن واشنطن لا ترى معظم القيادات العراقية عصية عليها أو رافضة لنفوذها بصورة كاملة، مشيراً إلى أن كثيراً منها يستجيب للضغط الأمريكي رغم خطابه العلني المناهض للولايات المتحدة.

وقال إن السلاح الموجود لدى الجماعات الشيعية لا يمثل في حد ذاته تهديداً استراتيجياً مباشراً للولايات المتحدة، لكنه يهدد بناء الدولة العراقية ويمنع الحكومة من أداء وظائفها. ولذلك تضغط واشنطن لحصره من زاوية مستقبل العراق واستقراره، وليس فقط لحماية قواتها ومصالحها.

وذهب التميمي إلى أن بعض الجماعات التي عملت سابقاً لأرغاء إيران قد تبحث عن إعادة التموضع والتعامل مع الولايات المتحدة إذا فقدت طهران قدرتها على تمويلها وتوجيهها، مستشهدةً بقدرة التنظيمات المسلحة في المنطقة على تغيير تحالفاتها عندما يتراجع الراعي الخارجي.

ورفض التميمي اعتبار استمرار حضور الفصائل في العراق ولبنان واليمن دليلاً كافياً على بقاء النفوذ الإيراني بالقوة نفسها، قائلاً إن طهران بنت خلال أربعة عقود سرديّة دينية وسياسية وشبكة شديدة التعقيد لا يمكن أن تختفي فوراً بمجرد فقدان القيادة أو تراجع مركز القرار.

وأوضح أن إيران التي يتحدث عن نهايتها ليست الدولة الإيرانية أو المجتمع الإيراني، بل النموذج الذي قام على وجود ولي فقيه قوي وحرس ثوري وفيلق قدس ومركز قرار واحد يوجه سياسات الحلفاء ويغير الأنظمة ويتفاوض بالنيابة عنهم.

وقال إن هذه البنية تعرضت لضربة يصعب تعويضها، وإن بقاء الأدوات والشعارات لا يعني استمرار القدرة السابقة على تحريكها ضمن استراتيجية موحدة.

ورأى أن امتناع الفصائل العراقية عن الدخول في الحرب الإقليمية بكامل قدراتها، رغم امتلاكها الأسلحة والإمكانات اللوجستية، يمثل دليلاً على تراجع سلطة القيادة الإيرانية المركزية وعدم قدرتها على فرض قرار المواجهة على جميع حلفائها.

وتطرق التميمي إلى الجدل المحيط بمصير مجتبي خامنئي، مشككاً في الروايات الإيرانية الرسمية التي تتحدث عن استمراره في إدارة الملفات والتواصل مع القيادة السياسية والعسكرية. وقال إن غيابه عن المشهد وعدم ظهوره أو اجتماعه المباشر بالمسؤولين جعله، سياسياً، «بحكم الأموات»، بصرف النظر

عن غياب دليل قاطع على وفاته.

واعتبر أن الحرس الثوري يحاول تحويل غياب مجتبي خامنئي إلى سرديّة باطنية قائمة على القائد المختفي الذي تُنقل رسائله عبر وسطاء، محذراً من أن انهيار النظام الإيراني قد يفرز حركات شيعية غنوصية ومهدوية متطرفة، على غرار التنظيمات التي ظهرت في البيئة السنية بعد إضعاف تنظيم القاعدة.

وأشاد التميمي بسياسة ترامب تجاه إيران، معتبراً أنها تركز على تقييد النظام وإذلاله سياسياً واقتصادياً ونفسياً، بدلاً من خوض عملية عسكرية واسعة قد تسقط الدولة وتدفع المنطقة إلى فراغ مشابه لما حدث في العراق وأفغانستان.

وقال إن الإدارة الأمريكية لا تحتاج في المرحلة الراهنة إلى توسيع العمليات العسكرية، لأن أهدافها الأساسية لم تعد مواقع نووية أو منشآت يمكن تدميرها بالقصف وحده، وإنما إضعاف سرديّة النظام وإجباره على استنزاف موارده وتحميل المجتمع الإيراني كلفة بقائه.

وحذر في المقابل من أن السقوط المفاجئ والكامل للنظام الإيراني قد يخلق فوضى إقليمية واسعة، مشيراً إلى أن الحل، من وجهة نظره، لا يكمن في الإبقاء على النظام بصورته السابقة أو إسقاطه دفعة واحدة، بل في استمرار تراجعه وظهور قوى جديدة تملأ الفراغات التي يتركها.

وفي الشأن السوري، وصف التميمي لقاء الزيدي بالرئيس السوري أحمد الشرع على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه مؤشر إلى بداية إعادة بناء العلاقة الطبيعية بين بغداد ودمشق، بعد عقود من التوتر والصراعات السياسية والمذهبية.

وقال إن العراق لا يستطيع العودة إلى مرحلة العداء التي طبعت العلاقة بين صدام حسين وحافظ الأسد، كما لا ينبغي أن يعود ممراً إيرانياً للهيمنة على سوريا ولبنان.

وأضاف أن بغداد ودمشق تحتاجان إلى بعضهما لبناء توازن اقتصادي وعرفي ومذهبي، وإعادة إحياء العلاقات التاريخية بين الحواضر العربية والإسلامية، واصفاً العراق وسوريا بأنهما دولتان ترتبطان بحكم الجغرافيا والتاريخ والمصالح.

ورأى أن تطوير العلاقة يحتاج إلى وقت حتى يتقبلها الشارع السوري، وكذلك القوى الشيعية في العراق، نظراً إلى تراكمات الحرب والسرديات المذهبية التي عمقت الانقسام بين الطرفين.

وفي ختام المقابلة، تحدث التميمي عن رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، واصفاً إياه بأنه أحد أبرز رجال الدولة المتبقين في العراق وأكثرهم تأثراً داخل النظام السياسي.

وقال إن أهمية زيدان تستند، من وجهة نظره، إلى موقعه القضائي وكونه لم يستمد شرعية وجوده من الولايات المتحدة أو إيران أو الأحزاب والطوائف، معتبراً أن الدولة العراقية، وسط تعدد مراكز القرار والسلاح، لا تمتلك كثيراً من الشخصيات القادرة على الحفاظ على مؤسساتها ومنع انهيارها.

وتكشف المقابلة عن مشهد عراقي يقف بين مسارين متعارضين: تراجع المركز الإيراني الذي كان يدير حلفاءه ضمن قيادة موحدة، واستمرار شبكة الفصائل في استخدام السلاح لحماية نفوذها داخل الدولة. وبين المسارين تبدو حكومة الزيدي أمام اختبار لا يتعلق بموعد تسليم الأسلحة وحده، بل بقدرتها على إثبات أن العراق يمتلك حكومة تقود القوات المسلحة، لا سلطة مدنية تنتظر موافقة الجماعات المسلحة على قراراتها.

«حشود حوثية في صعدة تنذر بفتح جبهة مباشرة مع الرياض..»

معركة الحدود اليمنية: هل تنجح القوات المحلية في احتواء التهديد قبل اختراق الأراضي السعودية؟

«تتحول صعدة مجدداً إلى نقطة اشتباك حساسة مع حشد الحوثيين مقاتلين وأسلحة قرب الحدود السعودية، بالتزامن مع عمليات جوية ومدفعية تستهدف مواقعهم. وتشير التحركات والتهديدات المتصاعدة إلى احتمال انتقال المواجهة من الداخل اليمني إلى الحدود، بما يضع أمن نجران وجازان أمام اختبار عسكري جديد.»



حشود حوثية في صعدة تنذر بفتح جبهة مباشرة مع الرياض..

معركة الحدود اليمنية: هل تنجح القوات المحلية في احتواء التهديد قبل اختراق الأراضي السعودية؟

خصوصاً أمام جماعة راکمت خبرة طويلة في القتال الحدودي وتتحرك داخل بيئة تعد من أبرز معارقلها الاجتماعية والعسكرية.

كما أن استمرار الغموض بشأن طبيعة القيادة والسيطرة على العمليات الجوية والمدفعية يجعل من الصعب الفصل بين الدور السعودي المباشر ودور القوات اليمنية المنتشرة على الجبهات، ولا سيما أن هذه القوات تعتمد على الرياض في التمويل والتسليح والتغطية الجوية.

ويظل العامل الحاسم مرتبطاً بالهدف الحقيقي للتحركات الحوثية. فإذا كانت مخصصة لتحسين صعدة وصد الضربات، فستبقى المواجهة ضمن مستوى التصعيد المتبادل داخل اليمن. أما إذا تحولت إلى قوة هجومية باتجاه نجران أو جازان، فإن الحرب ستدخل مرحلة مختلفة.

وسيفتح أي هجوم حدودي الباب أمام رد سعودي أوسع، وقد بعيد صعدة إلى موقعها بوصفها الجبهة الرئيسية للحرب، بعد سنوات انتقل فيها ثقل المواجهات إلى مأرب والساحل الغربي والبحر الأحمر.

وتشير الحشود والضربات المتبادلة والخطاب الحوثي التصعيدي إلى أن الحدود لم تعد جبهة ساكنة. ومع تعدد ساحات الصراع، تبدو صعدة مرشحة لتصبح الحلقة الجديدة في مواجهة تحاول فيها الجماعة نقل الضغط إلى داخل المملكة، بينما تسعى الرياض إلى إبقاء المعركة في الأراضي اليمنية وعبر قوات محلية تدور في فلكها.

وقت تتعرض فيه السعودية لهجمات حوثية متزايدة بالصواريخ والطائرات المسيّرة، استهدفت منشآت عسكرية ونفطية ومدناً داخل المملكة، بالتزامن مع توسع الجماعة على الساحل الغربي وسيطرتها على مواقع مطلّة على باب المندب.

ويمنح فتح جبهة صعدة الحوثيين فرصة لتوزيع الضغط على الرياض بين البحر الأحمر والحدود الجنوبية والعمق السعودي. كما يسمح للجماعة باستخدام المواجهة الحدودية لرفع كلفة استمرار الدعم السعودي لحكومة المنفى والقوات اليمنية المرتبطة بها.

وقد تكون الحشود جزءاً من استراتيجية ضغط تهدف إلى دفع الرياض نحو تفاوض مباشر يمنح الحوثيين اعترافاً سياسياً ومكاسب اقتصادية وأمنية، خصوصاً أن الحدود تمثل واحدة من أكثر نقاط الضعف حساسية في الحسابات السعودية.

وفي المقابل، تسعى العمليات داخل صعدة إلى ضرب قدرات الجماعة قبل تحركها، وتدمير مخازن الأسلحة ومراكز القيادة وخطوط الإمداد التي تتيح لها نقل المقاتلين إلى محاور كثاف والبقيع وعلب.

وتضع هذه المعادلة صعدة عند نقطة التقاء مسارين: حوثي يسعى إلى تحويل الحدود إلى أداة ضغط عسكري وسياسي، ومسار تقوده الرياض عبر قوات يمنية محلية لمحاصرة التحركات ومنعها من الوصول إلى الأراضي السعودية.

غير أن التعامل السعودي مع التهديد عبر وحدات يمنية محلية يطرح تساؤلات بشأن قدرة هذه القوات على إدارة جبهة جبلية معقدة،

ويقول مصدر عسكري حذوي إن البيانات الحوثية تخطط بين العمليات التي تنفذها القوات اليمنية وبين قصف مدفعي سعودي يرتبط بملاحقة محاولات التسلل وتهريب الأسلحة والمخدرات عبر الشريط الحدودي.

ويعيد احتمال انتقال الحوثيين إلى تنفيذ هجوم بري ذاكراً للمواجهات التي شهدتها الحدود بعد عام ٢٠١٥، عندما امتدت العمليات إلى مناطق داخل نجران وجازان، وتحولت المرتفعات والقرى الحدودية إلى ساحات اشتباك متكررة.

وخلال تلك المرحلة، نشر الحوثيون مشاهد لمقاتليهم داخل مواقع عسكرية وقرى سعودية، واستخدموا التوغلات المحدودة أداة للضغط السياسي والدعاية، حتى عندما لم يتمكنوا من الاحتفاظ بالمواقع التي وصلوا إليها لفترات طويلة.

وأظهرت تلك التجربة أن القيمة السياسية لأي اختراق حدودي قد تتجاوز حجمه العسكري. فظهر مقاتلين حوثيين داخل الأراضي السعودية يمنح الجماعة مادة دعائية، ويضع الرياض تحت ضغط داخلي، ويفرض عليها توزيع قواتها ومواردها بين حماية الحدود ومواجهة الهجمات الصاروخية والمسيّرة.

ولهذا، فإن انتقال الحشود الحالية من مرحلة الاستعداد إلى الهجوم سيشكل تحولاً يتجاوز التصعيد داخل اليمن. وسيعني ذلك عودة المواجهة المباشرة بين الحوثيين والسعودية، بما قد يدفع الرياض إلى توسيع تدخلها الجوي والبري في صعدة. وتأتي التحركات الحدودية في

تنفيذ ٣٥٦ عملية خلال ٢٤ ساعة، شملت أيضاً جبهات الساحل وحرض والطوال في محافظة حجة. وقال إن الضربات استهدفت تعزيزات حوثية ومراكز للقيادة والسيطرة ومستودعات أسلحة ومواقع مدفعية وآليات عسكرية.

وبحسب مصدر عسكري في المناطق الحدودية، بدأت العمليات في صعدة بكثافة أقل مقارنة بجبهات أخرى، قبل أن تتوسع مع رصد تحركات وتعزيزات حوثية باتجاه المناطق المحاذية للسعودية.

وأوضح أن العمليات شملت غارات نفذتها الطائرات التابعة للقوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية، إلى جانب القصف المدفعي واستخدام الطائرات المسيّرة وراجمات الصواريخ ضد مواقع الجماعة وخطوط تحركها. ويمثل استهداف المخازن والآليات والتعزيزات داخل صعدة محاولة لتعطيل شبكة الإمداد الحوثية قبل وصولها إلى الحدود. فالمحافظة تعد المركز السياسي والعسكري والتعبوي للجماعة، ومنها تتحرك وحدات قتالية وأسلحة نحو جبهات الشمال والساحل والمناطق الحدودية.

ويتزامن التصعيد الميداني مع ارتفاع نبرة الخطاب الحوثي تجاه الرياض. فقد تحدثت قناة «المسيّرة» التابعة للجماعة، في مقدمة نشرتها يوم ٢٧ سبتمبر/أيلول، عن الانتقال من «ضبط النفس إلى الردع بالهجوم»، ملوحة بإدخال السعودية في «حالة حرب شعواء».

وأشارت القناة إلى أن خيارات كانت مستبعدة في مراحل سابقة أصبحت مطروحة، في رسالة توجي بأن الجماعة قد تتجه إلى توسيع عملياتها باتجاه العمق السعودي، بدلاً من الاكتفاء باستهداف القوات المنتشرة داخل اليمن.

وربط الحوثيون تحركاتهم العسكرية بما يصفونه بـ«الحصار السعودي»، واتهموا الرياض بشن غارات على محافظات يمنية والتسبب في سقوط ضحايا مدنيين. وركزت وسائل إعلام الجماعة خلال سبتمبر/أيلول على صعدة بوصفها إحدى أكثر المحافظات تعرضاً للضربات.

وأعلن المتحدث العسكري الحوثي يحيى سريع، في ٢٨ سبتمبر/أيلول، تعرض صعدة وتغز حجة لما قال إنها ٣٨ غارة وضربة صاروخية، قبل أن يتحدث في اليوم التالي عن ٣٥ غارة أخرى استهدفت صعدة ومحافظات يمنية عدة.

وتتباين الروايات بشأن الجهة التي تنفذ هذه العمليات. فالحوثيون ينسبون الضربات إلى السعودية، بينما تؤكد القوات اليمنية المحلية الموالية للرياض تنفيذها جانباً واسعاً من الغارات والقصف المدفعي ضد مواقع الجماعة.

صعدة

تعود محافظة صعدة إلى صدارة المشهد العسكري في اليمن، وسط مؤشرات على حشد جماعة الحوثيين مقاتلين وأسلحة ومعدات قرب الحدود السعودية، بالتزامن مع تصاعد العمليات التي تنفذها القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية ضد مواقع الجماعة وخطوط إمدادها داخل المحافظة.

وتعيد هذه التحركات فتح ملف الجبهات الحدودية التي شكلت، منذ تدخل التحالف بقيادة السعودية في اليمن عام ٢٠١٥، إحدى أكثر ساحات الحرب حساسية، بعدما شهدت هجمات صاروخية ومدفعية ومحاولات تسلل وتوغلات حوثية باتجاه نجران وجازان.

وتكتسب جبهات صعدة أهميتها من موقعها الجغرافي واتصالها المباشر بالأراضي السعودية. فمديرية كتاف والبقيع تمتد بمحاذاة منطقة نجران وتضم منذ البقيع الحدودي، بينما يقع محور علب في مديرية باقم، ما يجعل هذه المناطق مداخل محتملة لأي تحرك عسكري باتجاه المملكة.

وقالت مصادر عسكرية ومحلية لـ«العربي الجديد» إن الحوثيين كثفوا، خلال الأيام الأخيرة، عمليات نقل المقاتلين والأسلحة والمعدات إلى المناطق القريبة من الحدود. وترى مصادر في القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية أن حجم التعزيزات وطبيعتها يشيران إلى استعداد يتجاوز دعم المواقع الدفاعية، وقد يمهّد لتنفيذ هجمات داخل الأراضي السعودية.

وقال مصدر عسكري يعمل في المناطق الحدودية إن الحوثيين «يعدّون لمواجهة على الحدود» ويسعون إلى تحقيق اختراق داخل المملكة، مستفيدين من الطبيعة الجبلية الوعرة وشبكات الطرق التي تربط معارقلهم في صعدة بمحاور كثاف والبقيع وعلب.

وفي المقابل، يتهم الحوثيون السعودية بتنفيذ غارات على صعدة ومحافظات يمنية أخرى، بينما تقول القوات اليمنية المحلية الموالية للرياض إن جزءاً كبيراً من الضربات الجوية والمدفعية المعلنّة تنفذها وحداتها ضد مواقع الجماعة وتعزيزاتها.

وظهر الحضور المتزايد لجبهات صعدة في البيانات العسكرية الصادرة خلال الأيام الماضية. وقال الناطق باسم القوات المسلحة التابعة لحكومة المنفى اليمنية، العقيد ماجد النزيلي، إن القوات نفذت، خلال ٧٢ ساعة، ٧٥٦ عملية استهداف شملت كتاف والبقيع ومحور علب، إلى جانب مواقع في الجوف ومأرب والبيضاء ولحج وتغز.

وفي اليوم التالي، أعلن النزيلي

من المنازل بدأت الحكاية..

« نساء شبوة يجمعن خبراتهن داخل منصة مستقلة للتأثير في القرار »

بدأ «توافق هُنَّ» بلقاءات تطوعية جمعت نساء عملن في التعليم والإعلام والحقوق والعمل الإنساني، قبل أن يتحول إلى منصة تسعى إلى إيصال قضايا المرأة في شبوة إلى دوائر القرار، ومواجهة تسرب الفتيات من التعليم والابتزاز الإلكتروني وضعف فرص العمل والمشاركة العامة.

وفي علاقتها بالسلطة المحلية، تسعى المنصة إلى الوصول إلى صيغة تعاون تتيح تحويل المقترحات إلى قرارات وخدمات، من دون أن تفقد حقها في تقييم الأداء أو انتقاد التقصير. وتأمل عضواتها الحصول على تمثيل استشاري داخل لجان التعليم والتنمية والحماية الاجتماعية، وتقديم مذكرات تستند إلى معلومات جُمعت من النساء في المديرية، ثم متابعة ردود الجهات الرسمية وما ينفذ من المقترحات.

ويبقى التمويل أحد التحديات التي ستواجه «توافق هُنَّ» مع توسع نشاطه. فالعمل التطوعي كان كافياً لعقد الاجتماعات الأولى وإعداد الوثائق، لكنه لن يغطي كلفة الوصول إلى المديرية أو إجراء المسوح أو توفير خدمات الحماية والتدريب.

وتبحث المنصة عن موارد متنوعة تشمل اشتراكات رمزية وشراكات محلية ومنحاً صغيرة وخدمات تدريبية وبحثية، مع وضع قواعد تمنع ارتباط نشاطها بمشروع واحد أو جهة مانحة واحدة.

ويحتاج التوافق، في مرحلته الأولى، إلى تثبيت بنيته الداخلية قبل التوسع في المشروعات، من خلال تحديد قواعد العضوية والصلاحيات والانتخاب واتخاذ القرار، ووضع سياسة للإفصاح المالي وتضارب المصالح، وإنشاء آلية لتلقي الشكاوى.

كما تتجه المؤسسات إلى اختيار عدد محدود من الملفات للعمل عليها خلال السنة الأولى، بدلاً من توزيع الجهد على جميع قضايا النساء في وقت واحد. ويبرز ملفاً تعليم الفتيات والحماية من الابتزاز الإلكتروني بوصفهما مجالين يمكن البدء فيهما ببرامج محددة وقابلة للمتابعة.

وستتوقف قدرة «توافق هُنَّ» على الاستمرار على ما يحققه خارج الاجتماعات والأنشطة العامة: عدد النساء اللواتي يصل إليهن في المديرية، والخدمات التي يوفرها للمتضررات، والمقترحات التي تتحول إلى قرارات، والفرص التي تفتحها لبرامجهن أمام الفتيات والنساء.

وبين اللقاءات المنزلية الأولى والطموح إلى التأثير في السياسات المحلية، تحاول نساء شبوة بناء مساحة تجمع الخبرة المتفرقة وتمنحها اتجاه مشتركاً. أما نجاح التجربة، فستحدده قدرتها على الوصول إلى النساء خارج الدائرة المؤسسة، وتحويل أصواتهن إلى قضايا معلنة وخدمات وقرارات يمكن قياس أثرها.



الوصول إلى الإنصاف القانوني، إضافة إلى الابتزاز الإلكتروني الذي بات يهدد فتيات ونساء من فئات عمرية مختلفة. وتحتاج حالات الابتزاز إلى مسار تدخل يحمي الضحية من التشهير والضغط الاجتماعي. وتسعى المنصة إلى بناء شبكة إحالة تضم محاميات ومتخصصات في الدعم النفسي والحماية الرقمية، بحيث تحصل المرأة على المساعدة بسرية ومن دون أن تتحول شكواها إلى مصدر ضرر جديد.

وتعمل عضوات التوافق أيضاً على تنظيم توعية قانونية واجتماعية بشأن حقوق النساء، بالتعاون مع شخصيات اجتماعية ودينية، ولا سيما في القضايا التي ترتبط بالميراث والزواج وحقوق الفتيات في التعليم. ولا تريد المؤسسات أن تبقى المنصة محصورة داخل مدينة عتق أو دائرة من النساء العاملات في المنظمات والمؤسسات. فاخترت التمثيل الحقيقي يبدأ بالوصول إلى المديرية والنساء في المناطق الريفية، والاستماع إلى أولوياتهن التي قد تختلف عن القضايا التي تطرحها النخب في مركز المحافظة.

ولهذا تتجه المنصة إلى عقد جلسات استماع في المديرية، وتوفير وسائل تسمح للنساء غير القادرات على الحضور بإرسال آرائهن ومقترحاتهن. والهدف هو إشراك المرأة في تحديد المشكلة واختيار الحل ومراقبة التنفيذ، بدلاً من التعامل معها كاسم ضمن قوائم المستفيدين.

أن معالجة هذه المشكلة تبدأ بحصر أعداد الفتيات المنقطعَات عن الدراسة وتحديد أسباب الانقطاع في كل مديرية، قبل مطالبة السلطة المحلية أو القطاع الخاص بتنفيذ مشروعات للنقل أو السكن الجامعي. ويُطرح إنشاء سكن جامعي للطالبات بوصفه أحد الحلول الممكنة، لكنه يحتاج إلى دراسة تحدد عدد المستفيدات والموقع المناسب وكلفة التشغيل والإدارة والحماية، حتى لا يتحول إلى مشروع مؤقت يتوقف بعد انتهاء التمويل.

ويمثل العمل والدخل أولوية أخرى بالنسبة إلى نساء التوافق. فكثير من برامج التمكين الاقتصادي تنتهي عند تقديم دورة قصيرة أو معدات لمشروع منزلي، من دون دراسة السوق أو مساعدة النساء على الوصول إلى المشترين واستمرار النشاط.

وتبحث المنصة في فرص العمل التي يمكن أن توفر دخلاً فعلياً للنساء داخل شبوة، والمهارات التي تحتاج إليها السوق، والعوائق التي تواجه المرأة في التمويل والتنقل والتسويق. وتريد عضوات التوافق الانتقال من قياس نجاح البرامج بعدد المتدربات إلى متابعة ما إذا كانت المشاركات قد بدأت أنشطة مدرة للدخل، وما إذا استمرت تلك الأنشطة بعد ستة أشهر أو عام، وما مقدار التحسن الذي طرأ على أوضاعهن الاقتصادية.

وتواجه النساء في المحافظة قضايا أكثر حساسية، بينها الحرمان من الميراث والزواج المبكر وصعوبة

الرسمية، والمشاركة في اللجان المحلية، وتقديم مقترحات بشأن التعليم والعمل والحماية والخدمات. وتبرز المشاركة في القرار ضمن الملفات الرئيسية التي تريد عضوات التوافق العمل عليها، فما تزال النساء محدودات الحضور داخل لجان التخطيط والتنمية والتعليم والحماية الاجتماعية، بينما يُختزل تمثيلهن في بعض الأحيان في المشاركة الرمزية من دون صلاحيات واضحة أو تأثير مباشر في القرارات.

وتعمل المنصة على جمع بيانات عن الكفاءات النسوية في المحافظة، تمهيداً لتقديم أسماء نساء مؤهلات للمشاركة في اللجان المحلية. كما تسعى إلى تدريبهن على قراءة الخطط والموازنات واللوائح، حتى لا يقتصر وجودهن على حضور الاجتماعات، بل يمتد إلى مناقشة القرارات ومتابعة تنفيذها.

ويشكل تعليم الفتيات أحد أكثر الملفات إلحاحاً. ففي عدد من المناطق، تنقطع الطالبات عن الدراسة عند الانتقال إلى المرحلة الثانوية أو الجامعية بسبب بُعد المدارس وغياب وسائل النقل الآمنة وارتفاع التكاليف وعدم توفر سكن مناسب.

ولا تعني هذه الأسباب أن الأسر ترفض تعليم بناتها بالضرورة، إذ تدفع صعوبة الطريق والكلفة والمخاوف الأمنية بعض العائلات إلى إبقاء الفتيات في المنازل، خصوصاً في المديرية البعيدة عن مركز المحافظة. وترى عضوات «توافق هُنَّ»

د. اشجان الفضلي

في منازل متفرقة بمحافظة شبوة، بدأت مجموعة من النساء عقد لقاءات تطوعية لمناقشة سؤال ظل يتكرر بينهن: لماذا تعمل الكفاءات النسوية في المحافظة بصورة منفردة، رغم تشابه القضايا التي تواجهها النساء وحاجتهن إلى صوت جماعي يستطيع الوصول إلى السلطة والمجتمع؟

كانت المشاركات قد عملن لسنوات في التعليم والإعلام والمنظمات الإنسانية والمجالات الحقوقية والاجتماعية. امتلكن خبرات وعلاقات واسعة، لكن جهودهن بقيت موزعة بين مبادرات فردية ومؤسسات وبرامج قصيرة الأجل، ينتهي كثير منها بانتهاء التمويل أو توقف المشروع.

ومن تلك اللقاءات ظهرت فكرة تأسيس «توافق هُنَّ»، بوصفه منصة محلية تجمع النساء المستقلات وتنسق خبراتهن، وتفتح مساحة لمناقشة القضايا التي تؤثر في حياة المرأة داخل مدينة عتق ومديرية شبوة الأخرى.

وتقول هيام طالب القرموشي إن الفكرة تبلورت خلال ورشة معنية بتمكين المرأة، عندما ناقشت المشاركات غياب إطار يجمع الكوادر النسوية في المحافظة. وانتقل النقاش من طرح السؤال إلى عقد اجتماعات تطوعية، ثم إعداد لائحة تنظيمية ونظام أساسي ينظم عمل المنصة وأهدافها.

لم تبدأ المبادرة بمنحة خارجية أو مشروع جاهز، بل اعتمدت مؤسساتها على جهودهن وعلاقاتهن وخبرتهن السابقة. وأتاح ذلك لهن تحديد القضايا التي يرين أنها أكثر ارتباطاً بواقع نساء شبوة، بعيداً عن الأولويات التي تضعها الجهات المانحة عادةً ضمن برامج محددة زمنياً.

ويضم الفريق المؤسس نساء يعملن في الإدارة والتعليم والإعلام والعمل الحقوقي والاجتماعي. وساعد هذا التنوع على توزيع المهام الأولى، وصياغة الوثائق، وتنظيم الاجتماعات، والتواصل مع الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

وتسعى المؤسسات إلى إبقاء المنصة مستقلة عن الأحزاب والقوى السياسية، في محافظة تتداخل فيها المنافسات الحزبية والقبلية مع مؤسسات الدولة والعمل المدني. وتمنح هذه الرغبة التوافق مساحة للحركة، لكنها تضعه أيضاً أمام اختبار يتعلق بطريقة إدارة علاقاته بالسلطة المحلية والجهات المانحة والقوى الاجتماعية.

ولا يعني استقلال التوافق ابتعاده عن الشأن العام، إذ تسعى عضواته إلى نقل مطالب النساء إلى المؤسسات

« العقل المتعب يبدأ من الجسد.. »

كيف تحمي التغذية المتوازنة تركيز الطالب وصحته النفسية؟

لا ترتبط صعوبة التركيز خلال الدراسة والامتحانات بالمناهج وضغط الوقت وحدهما؛ فإهمال الوجبات وقلة النوم والجفاف والإفراط في الكافيين والسكريات عوامل تستنزف طاقة الطالب وتؤثر في مزاجه وذاكرته، بينما يمكن لعادات غذائية بسيطة ومنظمة أن تصنع فارقاً ملموساً.



تتمتع الجسم قدرة أفضل على مواجهة الضغوط اليومية. وعندما يكون التوتر شديداً أو مستمراً ويؤثر في النوم أو الدراسة أو الحياة الاجتماعية، يصبح طلب مساعدة مختص نفسي أو طبيب خطوة ضرورية، لا علامة على الضعف. وتبقى الاستمرارية أهم من البحث عن أسبوع غذائي مثالي. قد يمر الطالب بيوم مزدحم، أو يتناول وجبة سريعة، أو ينسى شرب الماء، لكن ذلك لا يعني أن الخطة فشلت. المهم هو العودة إلى العادات المتوازنة في الوجبة التالية، لا انتظار بداية أسبوع جديد.

وتقول الدكتورة منى الراشدي، انطلاقاً من تجربتها طالبة قبل عملها في مجال التغذية، إن المشكلة لا تكمن دائماً في عدم معرفة الطعام الصحي، بل في ضيق الوقت وضغط الدراسة وغياب الاستعداد المسبق. وتضيف أن تجهيز الطعام وحفظ بعض الوجبات وتنظيم مواعيد الأكل يجعل الالتزام أسهل، ولا سيما في مواسم الاختبارات. فالطالب لا يحتاج إلى نظام مثالي، وإنما إلى خطوات واقعية يستطيع تكرارها وسط يومه الدراسي.

وفي النهاية، لا ينبغي النظر إلى الاهتمام بالصحة باعتباره مهمة إضافية يمكن تأجيلها حتى انتهاء الجامعة. فالطعام والنوم والماء والحركة عناصر تدخل مباشرة في قدرة الطالب على الاستيعاب والتركيز والإنجاز والاستمرار. والعناية بالعقل لا تبدأ من الكتاب وحده، بل من الجسد الذي يحمله، ومن الوجبة التي تمنحه الطاقة، ومن النوم الذي يعيد إليه توازنه قبل يوم دراسي جديد.

يصبح تناول الطعام الصحي أسهل من البحث عن بديل سريع عند الجوع. أما القهوة، فليست عدواً للطالب إذا استُخدمت باعتدال. قد يساعد الكافيين على زيادة اليقظة مؤقتاً، لكنه لا يعوض النوم ولا يستطيع إصلاح أثر وجبات مهمة. ويؤدي الإفراط فيه إلى زيادة التوتر والخفقان، وقد يضعف جودة النوم، خصوصاً عند تناوله في ساعات متأخرة.

وتزداد المشكلة مع مشروبات الطاقة التي قد تحتوي على كميات مرتفعة من الكافيين والسكر. فهي تمنح بقلعة قصيرة يعقبها أحياناً هبوط في النشاط، كما قد تزيد القلق وتسارع ضربات القلب لدى بعض الأشخاص.

لذلك يفضل تناول القهوة في وقت مبكر وبكمية معتدلة، والانتباه إلى مصادر الكافيين الأخرى، مثل الشاي والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة. وإذا اعتاد الطالب تناول كميات كبيرة، فإن تقليلها تدريجياً يكون أفضل من التوقف المفاجئ. ويظل النوم العامل الذي لا يستطيع القهوة تعويضه. فخلال النوم يعيد الدماغ تنظيم المعلومات وتثبيت ما جرى تعلمه واستعادة قدرته على التركيز. وقد تسمح ليلة من السهر بقراءة صفحات إضافية، لكنها لا تضمن الاحتفاظ بما تمت قراءته أو استدعاءه بكفاءة خلال الاختبار.

وترتبط التغذية بالصحة النفسية في مسار متبادل. فالضغط وقلة النوم يؤثران في الشهية واختيارات الطعام، فيما ينعكس اضطراب الوجبات والجفاف والإفراط في السكر والكافيين على الطاقة والمزاج والصحة العامة. ولا يعني ذلك أن الطعام يعالج القلق أو الاكتئاب، لكن الوجبات التي تحتوي على البروتين والألياف والدهون الصحية والخضروات والفواكه

ضعف الأداء الدراسي، ثم يدفع إلى تناول كميات كبيرة لاحقاً. لهذا لا تُعد أساليب الاختبارات وقتاً مناسباً لتجربة حمية صارمة أو برنامج سريع لإنقاص الوزن. يحتاج الجسم خلال هذه الفترة إلى وجبات منتظمة ومتوازنة، لا إلى معركة جديدة مع الجوع. ويبقى الاعتدال أكثر قابلية للاستمرار من الحرمان، كما أن تناول طعام محبوب أحياناً لا يفسد النظام الصحي كله.

ولا يعني الاهتمام بالتغذية الامتناع الكامل عن الأطعمة المصنعة أو الوجبات السريعة، لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول هذه الخيارات إلى أساس النظام اليومي. فمعظم الغذاء ينبغي أن يأتي من الحبوب الكاملة والبقوليات والخضروات والفواكه والبيض والأسماك والدجاج والمكسرات والبذور.

يمكن تناول وجبة سريعة من وقت إلى آخر، لكن جعلها الخيار اليومي يرفع استهلاك الدهون والملح والسكريات، من دون تزويد الجسم بالتنوع الغذائي الذي يحتاجه. والتوازن هنا لا يعني فرض قائمة من المنوعات، بل جعل الخيارات الداعمة للصحة هي الغالبة. ويمكن للطالب المشغول الاعتماد على وجبات سهلة لا تحتاج إلى إعداد طويل. فطبق من الأرز أو الحبوب الكاملة مع العدس أو الفاصوليا أو الدجاج أو السمك، وإلى جانبه الخضار، يوفر وجبة رئيسية متوازنة. كما يمثل ساندويتش التونة أو الدجاج بخبز الحبوب الكاملة، مع الخضار أو الفاكهة، خياراً سريعاً لأيام المحاضرات الطويلة.

ويساعد إعداد بعض المكونات مسبقاً في توفير الوقت وتقليل اللجوء إلى الطعام الجاهز. ويمكن تقسيم الوجبات وحفظها، وغسل الخضروات والفواكه، وتجهيز الساندويتشات أو الشوفان من الليلة السابقة، بحيث

الامتحانات، حين يتحول يوم بعض الطلاب إلى سلسلة من أكواب القهوة وساعات النوم المتقطعة، مع نسيان الطعام أو تأجيله حتى وقت متأخر. وقد يبدو هذا الأسلوب مفيداً مؤقتاً لأنه يوفر وقتاً إضافياً للدراسة، لكنه يضعف قدرة الجسم والدماغ على الاستمرار.

عند التعرض للضغط، يفرز الجسم هرمونات تساعده على التعامل مع الموقف، ومن أبرزها الكورتيزول المعروف بهرمون التوتر. ويعد إفراز هذا الهرمون لفترات قصيرة استجابة طبيعية، لكن استمرار الضغط بالتزامن مع قلة النوم وسوء التغذية يمكن أن يؤثر في الشهية والمزاج وجودة النوم والقدرة على التركيز وتذكر المعلومات. ولا يستطيع الغذاء إلغاء التوتر أو معالجة القلق بمفرده، لكنه يمنح الجسم والجهاز العصبي دعماً أفضل في مواجهة الضغط. فالوجبات المنتظمة وشرب الماء والحركة الخفيفة والنوم قدر الإمكان أكثر فاعلية من محاولة مقاومة الإرهاق بالمنبهات والحلويات.

ولا يوجد طعام سحري يجعل الطالب يحفظ منهجاً كاملاً في ليلة واحدة، كما لا توجد مكملات تستطيع تعويض نمط حياة مضطرب. لكن الجسم يحتاج إلى مجموعة من العناصر الغذائية التي تدعم صحة الدماغ والأعصاب وإنتاج الطاقة. وتعد أحماض «أوميغا ٣» من العناصر المهمة لصحة الدماغ، ويمكن الحصول عليها من السلمون والسردن والتونة والجزر وبذور الكتان والشيا. كما يوجد فيتامين «د» في الأسماك الدهنية وصفار البيض وبعض الأطعمة المدعمة، ويساعد التعرض للشمس لأشعة الشمس الجسم على إنتاجه.

أما فيتامينات مجموعة «ب»، فتوجد في الحبوب الكاملة والبقوليات والبيض ومنتجات الألبان واللحوم والخضروات الورقية، وتؤدي دوراً مهماً في إنتاج الطاقة ووظائف الجهاز العصبي.

ويمثل الحديد عنصر آخر يستحق الانتباه، خصوصاً أن نقصه قد يرتبط بالتعب وضعف التركيز. ويمكن الحصول عليه من اللحوم والبقوليات والعدس والحبوب، لكن تناول مكملاته من دون فحص أو استشارة مختص قد يكون ضاراً، ولذلك لا ينبغي التعامل معه بوصفه منشطاً يمكن استخدامه عشوائياً.

وتوفر المكسرات والبذور والبقوليات والحبوب الكاملة المغنيسيوم والزنك، فيما تمنح الفواكه والخضروات الملونة الجسم مضادات الأكسدة التي تدعم صحة الخلايا. ويبقى الماء واحداً من أبسط العناصر وأكثرها تعرضاً للإهمال؛ فالجفاف قد يؤدي إلى الصداع والإرهاق وضعف الانتباه، حتى قبل أن يشعر الطالب بالعطش الشديد.

وتظهر خلال فترة الامتحانات مشكلة أخرى تتمثل في اللجوء إلى الحميات القاسية. فقد يعتقد بعض الطلاب أن تقليل الطعام بدرجة كبيرة سيجعلهم أخف وأكثر قدرة على التركيز، لكن الحرمان يمكن أن يؤدي إلى الصداع وتقلب المزاج والإرهاق

منى الراشدي باحثة غير مقيمة لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، اختصاصية تغذية تدخل بعض الطلاب قاعات المحاضرات وهم يشعرون بأن عقولهم تعمل ببطء، ثم يجلسون أمام الكتب ساعات طويلة من دون قدرة حقيقية على التركيز أو استيعاب ما يقرؤونه. وقد تبدو المشكلة مرتبطة بصعوبة المادة أو ضغط الاختبارات، لكن السبب يكون أحياناً أقرب مما يعتقدون: معدة فارغة، أو نوم غير كاف، أو نقص في شرب الماء، أو محاولة مقاومة يوم مرهق بالقهوة والسكريات.

تفرض الحياة الجامعية إيقاعاً سريعاً تتداخل فيه المحاضرات والابحاث والواجبات والاختبارات مع الضغوط النفسية والاجتماعية. وفي خضم هذا الجدول المزدحم، تتراجع التغذية إلى أسفل قائمة الأولويات، رغم أنها من الأدوات الأساسية التي تساعد الطالب على المحافظة على طاقته وتركيزه واستقراره النفسي.

وتبدأ المشكلة لدى كثير من الطلاب منذ الساعات الأولى للصباح، عندما ينتصر المنبه المتأخر على وجبة الإفطار. فالاستيقاظ قبل المحاضرة بوقت قصير يجعل تناول الطعام يبدو مهمة يمكن الاستغناء عنها، ثم يبدأ اليوم بالقهوة وحدها أو بقطعة حلوى سريعة لا تمنح الجسم طاقة مستقرة.

ولا يحتاج الإفطار إلى إعداد وجبة معقدة أو تخصيص وقت طويل. يمكن للطالب تجهيز مكوناته من الليلة السابقة أو اصطحابه معه إلى الجامعة. والمهم أن يحتوي على مصدر للبروتين، إلى جانب الكربوهيدرات الغنية بالألياف والدهون الصحية.

وقد تكون وجبة بسيطة من البيض وخبز الحبوب الكاملة والخضار كافية لبداية اليوم، كما يمكن اختيار الشوفان مع الزبادي والمكسرات والفواكه، أو ساندويتش من الجبن أو التونة مع ثمرة فاكهة. القيمة الحقيقية لهذه الخيارات لا تكمن في مثاليته، بل في سهولة إعدادها وإمكانية الالتزام بها.

ويؤدي غياب التخطيط إلى ترك الطالب فريسة للجوع الشديد والخيارات السريعة. فعندما ينتظر حتى تنخفض طاقته، يميل إلى شراء أول طعام متاح، بصرف النظر عن قيمته الغذائية أو أثره على صحة اليوم.

لهذا ينبغي التعامل مع الطعام بالطريقة نفسها التي يُنظَّم بها الجدول الدراسي. من المفيد أن يعرف الطالب مسبقاً متى سيتناول إفطاره، وما الذي سيحمله معه، وأين يمكنه تناول وجبته الرئيسية، وما الوجبة الخفيفة التي ستساعده على مواصلة يومه من دون هبوط مفاجئ في الطاقة. لا يتطلب الأمر خطة غذائية صارمة، بل استعداداً بسيطاً يقلل القرارات العشوائية والاعتماد اليومي على الوجبات السريعة. ويمكن لثمرة فاكهة مع حفنة من المكسرات غير المملحة، أو علبة زبادي مع الشوفان، أن تمنع الوصول إلى مرحلة الجوع الحاد التي تدفع إلى تناول كميات كبيرة من الطعام في وقت قصير. وتزداد أهمية التنظيم خلال فترة

الجبهات تشتعل والممرات تضيق..

اليمن والسعودية أمام حرب استنزاف تتجلى

انتقال التصعيد اليمني السعودي إلى مواجهة تتداخل فيها الجبهات البرية والمنشآت النفطية والممرات البحرية. وبين التعبئة العسكرية والضربات المتبادلة، تواجه الرياض اختباراً لقدرتها على استعادة زمام المبادرة، فيما تتحفظ واشنطن على القتال المباشر، ويتحمل المدنيون كلفة صراع تتسع أهدافه وتضيق فرص احتوائه.



وحدها ومكانتها الإقليمية. أما الولايات المتحدة فتوازن بين هذه الاعتبارات والتزامات أخرى واحتمال اتساع المواجهة. ولذلك لا ينبغي التعامل مع العلاقة بين البلدين باعتبارها التزاماً تلقائياً بأن تخوض واشنطن كل عملية ترى الرياض أنها ضرورية. وأفاد أكسيوس أيضاً باجتماع غير معلن لمسؤولين أمريكيين في كامب ديفيد يوم الجمعة، تناول إيران والصراع السعودي الحوثي، وفق ثلاثة مسؤولين. وجود اليمن في هذه المناقشات يوضح أن التطورات فيه تُقرأ ضمن حساب إقليمي أوسع. لكنه لا يسمح باستنتاج قرار أمريكي لم يُعلن أو خطة لم تتوافر تفاصيلها. فالاجتماعات قد تنهي إلى استمرار السياسات القائمة. الأهم صحافياً هو متابعة القرارات التي تخرج منها: طبيعة الدعم، والتحركات العسكرية، والاتصالات الدبلوماسية، وأي تغيير في قواعد التعامل مع الحوثيين أو في حماية الملاحة.

يمثل باب المندب نقطة التقاء هذه الحسابات. فالقتال على الساحل يكتسب وزناً إضافياً لأن نتائجها قد تؤثر في طريق بحري تعتمد عليه حركة التجارة. ومع ذلك، ينبغي التفريق بين السيطرة على مناطق برية قريبة من المضيق، والقدرة على تهديد السفن، والسيطرة التشغيلية الكاملة على حركة المرور. هذه أوضاع مختلفة، ولا يثبت أحدها الآخر بالضرورة. وتحتاج معرفة أثر التطورات إلى بيانات عبور وتنبهات ملاحية وقرارات شركات الشحن، إلى جانب الأخبار العسكرية.

قد يبقى الممر مفتوحاً من الناحية العملية، بينما يصبح استخدامه أقل جاذبية بسبب ارتفاع المخاطر أو تعقد الحماية. وقد تستمر بعض السفن في العبور، فيما تختار أخرى مسارات أطول. لذلك لا يكفي إعلان «فتح» الطريق أو «إغلاقه» لوصف الواقع التجاري. فالملاحة تعمل وفق تقدير متغير للكلفة والوقت والتأمين وسلامة الطواقم، وهذه

نافذة الرصد الحالية بقليل، معلومات من مسؤولين إقليميين وغربيين عن بحث خيار هجوم قرب باب المندب أو عمليات متزامنة على عدة جبهات، بقوات يمنية ودعم جوي سعودي. يُستخدم التقرير هنا خلفية لفهم الأخبار اللاحقة، لا خبراً جديداً ضمن الساعات الأربع والعشرين. كما أن الحديث عن الاستعداد لا يثبت بدء العملية أو اعتماد نطاقها النهائي. يضع الخيار الساحلي والخيار متعدد الجبهات الرياض أمام معادلتين مختلفتين. فقد تساعد العملية المحدودة على تركيز الموارد حول هدف واضح، لكنها قد تواجه صعوبة إذا استطاع الحوثيون فتح جبهات أخرى أو تهديد منشآت داخل السعودية. أما الهجوم الواسع فيمكن أن يشتت دفاعات الجماعة، لكنه يحتاج إلى تنسيق وإمداد وقيادة أكثر تعقيداً. ولا توجد علاقة تلقائية بين اتساع العملية ونجاحها؛ فزيادة مساحة القتال قد تزيد فرص المناورة، وقد توسع أيضاً نقاط الضعف. تظل القدرة على حماية الأراضي السعودية جزءاً من حساب العملية البرية داخل اليمن. فالقوة الجوية تستطيع الضغط على مواقع الحوثيين، لكنها لا تلغي وحدها احتمال إطلاق الصواريخ والمسيّرات. وفي المقابل، لا تضمن الدفاعات اعتراض جميع التهديدات، ولا تستطيع المنشآت الاقتصادية تحمل حالة إنذار دائمة دون كلفة. ولهذا فإن تقييم العملية المرتقبة ينبغي أن يشمل قدرتها على خفض المخاطر خارج الجبهة، لا الاكتفاء بما قد تحققه من تقدم داخلها.

في الجانب الأمريكي، نقل أكسيوس عن مسؤولين تحذير هجوم سعودي ضد الحوثيين، مع امتناع واشنطن حالياً عن المشاركة القتالية المباشرة.

يفتح هذا الموقف مساحة بين الدعم والتدخل. فقد تتشارك واشنطن والرياض الرغبة في الحد من تهديد الملاحة، لكنهما تختلفان في تقدير الوسيلة والكلفة والتوقيت. بالنسبة إلى السعودية، يتصل الأمر بأمن منشآتها

المستقبلية، وعلى الخدمات الصحية والغذائية، ويجعل آثار القتال ممتدة بعد انحسار الاشتباكات.

في هذا السياق، اكتسب إعلان وزارة الدفاع وهيئة الأركان تدشين التعبئة العامة أهمية خاصة. أورد «المصدر أونلاين» بدء إجراءات تتعلق بالتعبئة البشرية والاحتياط وتنظيم مراكز الاستقبال، خلال اجتماع بمشاركة وزير الدفاع في عدن ورئيس الأركان عبر الاتصال المرئي من مارب. يبين الخبر انتقال الدعوة السياسية إلى خطوات تنظيمية معلنة، لكنه لا يقدم حتى الآن مؤشرات كافية عن حجم الاستجابة أو أعداد الملتحقين أو مستوى جاهزيتهم. التعبئة تحتاج إلى أكثر من خطاب يحض على الالتحاق. فهي تتطلب إدارة واضحة، وتمويلاً مستقراً، وتدريباً وتسليحاً، وآليات تضمن عدم إرسال أفراد غير مستعدين إلى جبهات معقدة. كما تحتاج إلى إجابة سياسية عن الغاية: ما المنطقة المراد الدفاع عنها أو استعادتها؟ ومن يدير العملية؟ وكيف تتصل نتائجها بمصالح المجتمع الذي يُطلب منه تقديم المقاتلين؟ عندما تغيب هذه الإجابات، يمكن أن تزيد التعبئة أعداد الأفراد دون أن تحسن القدرة العسكرية بالقدر نفسه.

ولا يمكن فصل الاستجابة المجتمعية عن تجربة الناس مع مؤسسات السلطة. فالرواتب والخدمات والمعاملة داخل الوحدات العسكرية عناصر تؤثر في الثقة بقدر تأثير الشعارات. وإذا شعر السكان بأن أعباء الحرب تتوزع بصورة غير عادلة، بينما تبقى مكاسب السلطة محصورة في دوائر ضيقة، يصبح الإقناع أصعب. لذلك تحمل التعبئة اختباراً للعلاقة بين القيادة والمجتمع، وتكشف مقدار ما تستطيع المؤسسات تحويله من شرعية معلنة إلى التزام عملي ومشاركة مستمرة.

تتصل هذه الخطوات المحلية بتقارير عن استعداد سعودي لعملية أوسع. فقد نشرت رويترز، قبل بداية

مسؤولاً عن تثبيت ما أمكن التحقق منه، وإبقاء التفاصيل الأخرى منسوبة إلى أصحابها، دون تحويل البيانات العسكرية إلى أحكام نهائية. على الأرض، احتلت تعز موقعاً مركزياً في الأخبار المحلية. تحدث «المصدر أونلاين»، نقلاً عن مصادر ميدانية، عن صد هجمات باتجاه جبل هان، واستعادة مواقع في سامع، واستمرار القتال في الكدحة. ونقلت «عدن الغد» عن المتحدث العسكري إعلان تنفيذ ٧١ عملية استهداف ضد تجمعات وتعزيزات حوثية في مناطق متعددة بالمحافظة. تعكس هذه الأخبار محاولة القوات اليمنية المحلية الموالية للسعودية منع الجماعة من تثبيت تقدمها وتحويل الضغط العسكري إلى واقع مستقر.

غير أن السيطرة على موقع مرتفع أو صد هجوم لا تكفي وحدهما لقياس اتجاه الحرب. السؤال الأهم هو قدرة القوات على الاحتفاظ بالمواقع، وتأمين الطرق المؤدية إليها، واستمرار الإمداد وتبديل الوحدات وإجلاء المصابين. وقد تحققت قوة مكسباً تكتيكياً ثم تفقد فائدته إذا بقيت خطوط الوصول تحت النار. لذلك تبدو متابعة الطرق ومناطق الإسناد أكثر فائدة من الاكتفاء بنعداد المواقع التي تعلن الأطراف السيطرة عليها، خصوصاً حين تتزامن الاشتباكات على محاور متباعدة.

تجعل جغرافية تعز القتال فيها مؤثراً في أكثر من مستوى. فالمحافظة تربط مناطق داخلية بالساحل، وتضم طرقات وممرات تتوقف عليها الحركة بين تجمعات سكانية واسعة. ولهذا يمكن لمعركة محدودة في مساحة صغيرة أن تفرض آثاراً تتجاوز نطاقها، من تعطيل نقل الغذاء والوقود إلى تغيير حركة التعزيزات. وفي هذه البيئة، تصبح السيطرة على الطريق جزءاً من السيطرة على المجال الاقتصادي والاجتماعي، ويوجد السكان أنفسهم محاصرين بين متطلبات الحياة وقرارات تحويل مناطقهم إلى ساحات عمليات.

برزت كلفة هذا الوضع في خبر نشرته «عدن الغد» عن مقتل رضيع وإصابة ١٤ مدنياً، نقلاً عن مصادر طبية في تعز، إثر قصف نسبه الموضع إلى الحوثيين يوم الجمعة. وفي المقابل، نشرت وكالة سبأ التابعة للحوثيين بياناً عن مقتل شخص وإصابة خمسة في استهداف منزل بمنطقة البرح في مقبنة، وحملت الطيران السعودي المسؤولية. تتناول المادتان واقعيتين مختلفتين، ولا يصح جمع حصيلتيهما أو تقديمهما باعتبارهما شهادتين عن حادث واحد.

تكشف أخبار الضحايا عن مسألة تتجاوز تبادل الاتهامات: قدرة الحرب على اختراق الحياة اليومية حتى خارج المواقع العسكرية المباشرة. فالأسرة التي تفقد طفلاً أو منزلاً لا تتعامل مع الصراع باعتباره خريطة نفوذ، بل باعتباره انهياراً في شروط الأمان. وحين تتكرر الإصابات، تتراجع الثقة بجدوى البقاء، ويتحول النزوح إلى قرار اضطراري. وهذا يضيف عبئاً على المدن

القاهرة اليمن والسعودية أمام مرحلة تصعيد تتجاوز تبادل الضربات إلى اختبار أوسع للقوة والقدرة على الاحتمال. ففي الوقت الذي تتحدث فيه المصادر المناهضة للحوثيين عن تعبئة عسكرية واستعادة مواقع وصد هجمات في تعز، تقدم وسائل الإعلام التابعة للجماعة ضربات العمق السعودي باعتبارها رداً على الغارات. وبين الروايتين، تظهر صورة أكثر تعقيداً: جبهات مفتوحة، ومدنيون يتعرضون للقصف والنزوح، ومنشآت اقتصادية معرضة للخطر، وحسابات أمريكية لا تتطابق بالضرورة مع احتياجات الرياض.

برز حريق قرب منشأة لأرامكو في الرياض بوصفه أحد أهم تطورات يوم الثالث من أكتوبر. نقلت رويترز إعلان الحوثيين استهداف المنشأة بصواريخ وطائرات مسيرة، وشهادة عن مشاهدة نيران ودخان قرب الموقع، مع غياب تأكيد سعودي فوري للهجوم في النسخة المنشورة. أما أسوشيتد برس فأوردت شهادة عن تشديد الأمن وإغلاق طرق مؤدية إلى المنشأة، وأشارت إلى أن سبب الحريق لم يكن واضحاً. الثابت في هذه التغطية هو وقوع الحريق؛ أما المسؤولية وتفاصيل الإصابة فتظل مرتبطة بالإعلانات والمعلومات المتاحة وقت النشر.

تكمن أهمية الواقعة في موقعها داخل دورة التصعيد. فالانتقال من استهداف القوات في اليمن إلى تهديد منشآت في العاصمة السعودية يوسع المساحة التي يتعين على الرياض حمايتها. ولا تحتاج الهجمات إلى تعطيل طويل أو أضرار ضخمة كي تفرض كلفة؛ إذ يكفي احتمال تكرارها لتوسيع الإنفاق الدفاعي، وتعقيد تشغيل المنشآت، وإدخال عدم اليقين في حسابات الشركات. لكن تقدير هذه الكلفة يتطلب بيانات عن الأضرار والتوقف التشغيلي، وهي معلومات لا تقدمها التقارير المتاحة بصورة تسمح بحسم الأثر الاقتصادي.

في صنعا، أظهرت التغطية استمرار الضربات الجوية، مع اختلاف المصادر بشأن عددها والجهة المنفذة والأهداف. نقلت فرانس ٢٤ وكالة الصحافة الفرنسية مشاهدات لانفجارات وطائرات تطلق صواريخ، بينما أورد «المصدر أونلاين» معلومات محلية عن غارات شملت النهدين وعطان ونقم ومناطق أخرى. وتناول إعلام الحوثيين أضراراً قرب مستشفى السبعين، منسوبة إلى وزارة الصحة التابعة لسلطات صنعا. هذه المواد تؤكد اتساع النشاط الجوي، لكنها لا توفر سجلاً مستقلاً ومتكاملاً للأهداف والخسائر.

تستدعي هذه الفوارق قراءة دقيقة للغة العسكرية. فإعلان ضرب مواقع «حيوية» أو «مشروعة» لا يشرح وحده طبيعة الهدف، كما أن إعلان أضرار مدنية لا يحدد تلقائياً جميع ملابسات الواقعة. يحتاج تقييم كل ضربة إلى معرفة موقعها وتوقيتها وطبيعة المنشأة والمسافة بينها وبين الأغبياء المدنية. وفي غياب ذلك، يكون العمل الصحافي

تجاوز الجبهات إلى النفط والملاحة الدولية

الموقف الأمريكي، وبيانات الملاحة، وآثار الهجمات على تشغيل المنشآت. كذلك ينبغي مراقبة النزوح والأسعار والوصول الإنساني، لأنها تكشف مقدار الضغط على المجتمع قبل أن يظهر في المواقف السياسية. فالحرب قد تتغير بفعل إتهام السكان والموارد، حتى عندما لا تتغير خطوط السيطرة بصورة واضحة. تواجه السعودية في النهاية اختباراً يتجاوز إظهار القدرة على القصف. المطلوب، إذا كان الهدف خفض التهديد، هو ربط العمل العسكري بنتيجة قابلة للاستمرار: جبهات يمكن تثبيتها، ومنشآت يمكن حمايتها، وملاحة تستعيد انتظامها، وشريك محلي قادر على إدارة ما يستعيد. وإذا بقيت هذه العناصر منفصلة، فقد تحقق العمليات نجاحات موضعية دون أن تغير البيئة التي تنتج الهجمات، وتعود الرياض إلى مواجهة المخاطر نفسها بكلفة أكبر.

أما الحوثيون، فإن قدرتهم على تهديد العمق السعودي أو الضغط على الممرات تمنحهم أوراقاً في الصراع، لكنها لا تضمن وحدها نتيجة سياسية مستقرة أو تحسن حياة السكان تحت سلطتهم. ويتحمل المدنيون، في مناطق الأطراف جميعاً، نتائج قرارات لا يشاركون في صنعها. تكشف حصيلة الأخبار أن معيار المرحلة المقبلة سيكون قدرة القوى المتحاربة على خفض هذه الكلفة وتقديم نهاية قابلة للفهم، لا قدرتها على إنتاج بيانات انتصار جديدة بعد كل جولة.

هوامش ومصادر

١- رويترز، ٣ أكتوبر ٢٠٢٦: إعلان الحوثيين استهداف منشأة لأرامكو في الرياض.
٢- أسوشيتد برس، ٣ أكتوبر ٢٠٢٦: تطورات الشرق الأوسط، بما فيها حريق الرياض وضربات صنعا.
٣- فرانسيس ٢٤ مع وكالة الصحافة الفرنسية، ٣ أكتوبر ٢٠٢٦: انفجارات صنعا ومعارك تعز - نسخة منشورة عبر AOL.
٤- المصدر أونلاين، ٣ أكتوبر ٢٠٢٦: تدشين التعبئة العامة وإجراءات الاستدعاء والاحتياط، ومعارك جبل هان وسامح.

٥- عدن الغد، ٣ أكتوبر ٢٠٢٦: إعلان تنفيذ ٧١ عملية استهداف في تعز، ومقتل رضيع وإصابة مدنيين.
٦- سبأ التابعة للحوثيين، ٣ أكتوبر ٢٠٢٦: بيان استهداف أرامكو، وضحايا استهداف منزل في مقبة.
٧- أكسيوس: التحضير لهجوم سعودي وحدود المشاركة الأمريكية، واجتماع كامب ديفيد بشأن إيران واليمن.

٨- رويترز، ٢ أكتوبر ٢٠٢٦ - خلفية سابقة لنافذة الرصد: خطة الهجوم السعودي المحتمل، وتحذير برنامج الأغذية العالمي.
٩- Marine Insight، ٣ أكتوبر ٢٠٢٦، عن واقعة في ١ أكتوبر: مقذوف مجهول داخل ميناء ينبع.
١٠- رويترز، منشور فجر ٣ أكتوبر بتوقيات الإمارات: إصابة ناقلة نفط شرق عمان.

١١- المنظمة البحرية الدولية، ٢ أكتوبر ٢٠٢٦: تحرير سفن مختطفة وتقارير عن مقتل خمسة بحارة.
١٢- المصدر أونلاين، ٣ أكتوبر ٢٠٢٦: ضبط أشخاص بسبب نشر تحركات القوات في عدن، وإطلاق مركز التحقق الحكومي.



لا يلغي هذا الاختلاف قيمة المعلومات المنشورة، لكنه يجعل المقارنة ضرورية. فمن خلال فصل المشاهدة عن البيان، والواقعة عن التفسير، يمكن بناء سجل أقل خضوعاً لتفضيلات الأطراف، وأكثر قدرة على إظهار ما يحدث فعلاً وما لا يزال مجهولاً.

ولا يجوز اعتبار كثرة إعادة النشر تعدداً في المصادر. فقد تنتقل رواية واحدة من بيان عسكري إلى عشرات المواقع، فتبدو مؤكدة بسبب انتشارها، بينما يعود أصلها إلى جهة واحدة. وينطبق ذلك على الأخبار الغربية المعاد نشرها محلياً، وعلى البيانات المحلية التي تصل إلى الوكالات الدولية. معيار القوة هنا هو استقلال الشهادة أو الدليل، لا عدد المنصات التي حملت الخبر، خصوصاً في ما يتعلق بأعداد القتلى والسيطرة على المواقع.

لم يتمكن هذا الرصد من التحقق من مواد وكالة أنباء حضرموت المنشورة داخل النافذة الزمنية، بسبب تعذر فتح موقعها وعدم كفاية النتائج المفهرسة لتحديد تواريخ مواد حديثة. وهذا يترك فجوة في التغطية، ولا يدل على غياب الأخبار عن الوكالة. كما يوضح أن الرصد المتاح يتركز في الجبهات والتصعيد الإقليمي، ولا يقدم صورة مكتملة عن أوضاع المحافظات والخدمات والاقتصاد المحلي خلال اليوم نفسه.

تتيح الأخبار، رغم هذه الحدود، تحديد ثلاثة مسارات محتملة للمواجهة. الأول استمرار الضربات والتعبئة دون تحول سريع إلى عملية برية حاسمة، بما يبقي الضغط متبادلاً والكلفة متصاعدة. والثاني تنفيذ هجوم يحقق مكاسب ميدانية، لكن نجاحه يعتمد على الاحتفاظ بها وتقليص قدرة الحوثيين على الرد. والثالث تحرك سياسي تدفع إليه كلفة التصعيد، بشرط أن يجد الأطراف مصلحة في ترتيبات قابلة للتنفيذ، لا هدنة تستخدم لإعادة التحضير.

ولا تسمح التغطية الحالية بترجيح قاطع لأي مسار. المؤشرات التي تستحق المتابعة هي اتساع العمليات البرية، وانتظام الإمداد، وحجم الاستجابة للتعبئة، وتغير

الموانئ وحده. فالطرق والأسعار والقدرة الشرائية وانتظام المساعدات عناصر مترابطة، ويضغط القتال على كل منها بدرجات مختلفة.

في تعز، تجعل المواجهات حول الطرق هذا الترابط أكثر وضوحاً. فإغلاق طريق قد يكون معللاً بمتطلبات العمليات، لكنه يفرض نتائج مباشرة على المرضى والعمال والطلاب والتجار. وهذه النتائج تحتاج إلى توثيق مستقل، بعيداً عن استخدام المعانسة لتبرير رواية عسكرية مسبقة. لا يكفي أن يعلن طرف أن الإغلاق ضروري، كما لا يكفي أن يصفه خصمه بأشد الأوصاف؛ المطلوب معرفة البدائل المتاحة، ومدة الإغلاق، وطرق الوصول إلى الخدمات.

تزامنت العمليات الميدانية مع إجراءات تتعلق بتداول المعلومات. نقل «المصدر أونلاين» إعلان أمن عدن ضبط أشخاص بسبب نشر صور وتفاصيل عن تحركات القوات، وأورد أيضاً إطلاق وزارة الإعلام مركزاً للتحقق من المعلومات ومواجهة الأخبار المضللة. تعكس الخطوتان اهتماماً متزايداً بإدارة المجال الإعلامي خلال القتال، لكن تقييمهما يتوقف على التنفيذ: نطاق المنع، وطبيعة المحتوى المستهدف، ووضوح الإجراءات، ومدى احترام حق الجمهور في المعرفة.

هناك فرق عملي بين كشف مواقع وتحركات آنية قد تعرض أفراداً للخطر، وبين نشر معلومات عن الضحايا والخدمات والقرارات العامة. وإذا اختلط المجالان، تصبح حماية العمليات مدخلاً لحجب أخبار يحتاج إليها المجتمع. كما أن مراكز التحقق تكتسب صديقيتها من الأدلة المنشورة والمنهج الواضح والاستعداد لتصحيح المعلومات الصادرة عن الجهة التي تتبعها. أما الاكتفاء بتنفيذ رواية الخصم، فيجعلها جزءاً من المنافسة الإعلامية أكثر من كونها أداة لخدمة الجمهور.

تظهر هذه المنافسة في اختيار العناوين والمصطلحات. الإعلام الحوثي يركز على الضربات السعودية والأضرار المدنية والرد في العمق، بينما تبرز المصادر المناهضة للجماعة أخبار التصدي والتعبئة وخسائر الحوثيين.

قبل تقديم أرقام عن الشحن أو التأمين. ولا تقتصر المخاطر على الهجمات المرتبطة بالنزاعات. فقد نشرت «Channel Africa» خبراً عن تحرير ٤٤ بحاراً من ثلاث سفن مختطفة، ومقتل خمسة خلال عملية تحرير «HONOUR ٢٥» في التاسع والعشرين من سبتمبر. وأكد بيان للمنظمة البحرية الدولية ورود تقارير عن الوفيات وتحرير السفن. النشر حديث، لكن العملية سابقة للفترة الحالية؛ وهي تذكير بأن القرصنة وسلامة الطواقم تبقيان جزءاً من مشهد خليج عدن وغرب المحيط الهندي.

تعدد المخاطر يفرض أيضاً تعدد الاستجابات. فحماية سفينة من مقذوف لا تشبه منع صعود مسلحين إليها، وتأمين ميناء يختلف عن متابعة سفينة مختطفة. وقد تتقاطع هذه المهام في الموارد والمعلومات، لكنها تتطلب إجراءات مختلفة. ولهذا يصعب اختزال أمن البحر في نتيجة معركة برية واحدة، حتى لو كانت قرب مضيق مهم. فاستعادة الاستقرار الملاحي تتطلب مراقبة مستمرة، وتعاوناً بين الجهات المعنية، ومعلومات موثوقة تصل إلى السفن في الوقت المناسب.

على المستوى الإنساني، أعاد «المصدر أونلاين» نشر تحذيرات من تفاقم الجوع، مشيراً إلى أن أكثر من ١٨,٣ مليون يمني يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي. ونشرت رويترز في الثاني من أكتوبر، خارج نافذة الرصد الأساسية، تحذيراً لبرنامج الأغذية العالمي بشأن نقص الغذاء لدى ٧٤ في المئة من الأسر في المناطق التي يستطيع الوصول إليها والخاضعة لسلطة الحكومة. لا يمثل الرقمان الفئة نفسها، ولا يجوز استخدام أحدهما بدلاً عن الآخر.

تتحول الحرب إلى أزمة غذائية عبر مسارات متعددة: فقدان الدخل، وتعطل الأسواق، وصعوبة النقل، والنزوح، وتراجع قدرة المساعدات على الوصول. وقد تصل السلع إلى مدينة ما دون أن تستطيع الأسر شراءها، كما قد تتوافر الأموال لدى بعض السكان بينما تنقطع الإمدادات عن مناطقهم. لذلك لا يمكن قياس الأمن الغذائي بمخزون

عناصر يمكن أن تتدهور تدريجياً دون قرار معلن بوقف الحركة أو حادث واحد حاسم.

في هذا الملف، نشر موقع «Marine Insight» يوم الثالث من أكتوبر خبراً عن مقذوف مجهول أصاب داخل ميناء ينبع في الأول من الشهر، وفق شركة Clearwater Dynamics. ذكر التقرير حدوث حريق وتوقف مؤقت لتحميل ناقلة ترفع علم ليبيريا، قبل استئناف العمل، دون تحديد مصدر المقذوف أو حجم الأضرار. الواقعة أقدم من نافذة الرصد، لكن نشر تفاصيلها خلالها يضيف عنصراً إلى متابعة المخاطر على منشآت الساحل السعودي.

ينبغي إبقاء هذا الخبر في حدوده. فهو لا يثبت توقفاً ممتداً لصادرات النفط، ولا يحدد الجهة المنفذة، ولا يسمح بتقدير خسائر لم تُنشر. لكنه يلفت إلى أن التهديد البحري قد يصيب سلسلة التشغيل في الميناء، وليس السفينة أثناء الإبحار فقط. فإذا أصبحت عمليات التحميل عرضة للتوقف المفاجئ، فإن انتظام الرحلات يتأثر حتى عندما يستأنف العمل سريعاً، لأن شركات النقل تبني جداولها على توقعات زمنية محددة.

وأوردت رويترز، في خبر نُشر فجر الثالث من أكتوبر بتوقيات الإمارات، إصابة ناقلة نفط بمقذوف مجهول شرق عُمان، نقلاً عن هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية. أبلغ عن سلامة الطاقم وعدم وجود أثر بيئي وقت التنبيه. يقع الحادث خارج البحر الأحمر وخليج عدن، ولذلك لا يصح إضافته إلى سجل هجمات هذين الممرين، لكنه يوسع صورة المخاطر التي تواجه الملاحة الإقليمية.

تساعد هذه الحدود الجغرافية على منع استنتاجات مضللة. فحادث قبالة عُمان لا يثبت وجود حملة موحدة تشمل جميع الممرات، كما أن تزامنه مع أحداث اليمن لا يحدد صلته بها. لكن الشركات التي تعمل في المنطقة قد تضطر إلى تقييم عدة مناطق خطر ضمن الرحلة نفسها. ومن هنا تنشأ كلفة تراكمية، تختلف عن أثر كل حادث منفرد، وتحتاج إلى متابعة متخصصة



حسين حنشي

باحث مقيم لدى مؤسسة
اليوم الثامن للإعلام
والدراسات

سياسية شاملة، ازداد انكشاف
ضعف المجلس وعجزه عن التأثير
خارج الدوائر العسكرية الممولة من
السعودية.

إذا أراد مجلس القيادة استجابة
مختلفة، فعليه أن يبدأ من الاعتراف
بأن التعبئة ليست أمراً إدارياً. يحتاج
الأمر إلى قيادة موجودة داخل البلاد،
وقرار مستقل، ومؤسسات تعمل،
ورواتب تدفع، وخدمات تُقدّم، وجيش
موحد، وخطة سياسية معلنة، وعلاقة
واضحة مع السعودية لا تجعل
المجلس واجهة لقرار خارجي.

كما يحتاج إلى تسوية حقيقية
مع الجنوب تعترف بحق شعبه في
تقرير مستقبله، وإلى مخاطبة سكان
الشمال بلغة المواطنة والمصلحة، لا
عبر استدعاء الخوف أو إصدار أوامر
لا يملك المجلس وسائل تنفيذها.
إن فشل دعوة التعبئة العامة
لا يعني أن الحوثيين اكتسبوا قبولاً
شعبياً واسعاً، ولا أن اليمنيين تخلّوا
عن رفض سلطنتهم. لكنه يعني أن
خصوم الجماعة لم ينجحوا في
بناء بديل يستحق أن يقاتل الناس
من أجله. وهذه هي الخلاصة الأكثر
خطورة على مجلس القيادة وعلى
السعودية معاً.

فالحوثيون يستفيدون من ضعف
خصومهم بقدر استفادتهم من قوتهم
الذاتية. وكلما ظهر المجلس عاجزاً
عن تحريك المجتمع، تعززت رواية
الجماعة بأنها الطرف الوحيد الذي
يمتلك قيادة وقراراً وقوة منظمة على
الأرض.

لهذا لم يرفض اليمنيون دعوة
رشاد العلمي لأنهم اختاروا
الحوثيين، بل لأن الدعوة صدرت
عن سلطة لا يرونها مستقلة، ولا
يتقنون بقدرتها على إدارة الحرب أو
الوفاء بنتائجها. رفضوا أن يتحولوا
مرة أخرى إلى وقود لقرار يصدر من
الخارج، ولمعركة تتغير أهدافها وفق
الحسابات السعودية.

لقد كشفت الدعوة أن مجلس
القيادة يمتلك صفة رسمية، لكنه لا
يمتلك قاعدة اجتماعية قادرة على
تحويل بياناته إلى فعل. وكشفت،
في الوقت نفسه، أن المعضلة اليمنية
لم تعد نقصاً في المقاتلين، بل أزمة
قيادة وشرعية ومشروع سياسي.

وقبل أن يطالب رشاد العلمي
اليمنيين بالنفير، عليه أن يجيب عن
السؤال الذي يسبق كل تعبئة: من
يملك قرار الحرب، ولأي غاية سيقاقل
الناس؟ ما دام الجواب العملي يشير
إلى أن القرار في الرياض، وأن الهدف
يتبدل بحسب مصالحها، فستبقى
الدعوات بلا جمهور، وسيظل
المقاتلون الذين يستجيبون لها هم
أنفسهم المتضوين مسبقاً داخل
التشكيلات الممولة والمربطة
بالسعودية.

أضعفت صورة السلطة المعترف بها
دولياً. وباتت المقارنة بالنسبة إلى
كثيرين لا تجري بين دولة ومليشيا،
بل بين سلطتين متنافستين، لكل
منهما شبكاتها المسلحة ومراكز
نفوذها وأدواتها في الجباية والقمع.
كان من المفترض أن تقدم
المناطق المحررة نموذجاً سياسياً
واقتصادياً يقنع سكان الشمال
بوجود بديل أفضل. لكن مجلس
القيادة والحكومات المتعاقبة أخفقت
في ذلك. وعندما يغيب النموذج،
تصبح دعوة الناس إلى الثورة على
الحوثيين خطاباً بلا مضمون عملي.
كما أن طريقة تعامل المجلس
مع قضية الجنوب أضعفت قدرته
على بناء جبهة واسعة. فالقوات
الجنوبية خاضت المعارك الأكثر
فاعلية ضد الحوثيين والتنظيمات
المتطرفة، لكنها لم تحصل على
اعتراف سياسي بحق شعب الجنوب
في تقرير مصيره. وبدلاً من بناء
شراكة واضحة معها، حاولت الرياض
والسلطة اليمنية استخدامها قوة
عسكرية عند الحاجة، ثم تهيمش
مشروعها السياسي بعد انتهاء
المعارك.

وقد خلقت هذه السياسة رفضاً
جنوبياً واسعاً لأي محاولة جديدة
لجبر القوات الجنوبية إلى حرب
مفتوحة في الشمال. فالجنوبيون
يتساءلون عن سبب مطالبتهم
بتحرير صنعاء في وقت تستخدم فيه
مؤسسات السلطة نفسها لمنعهم من
استعادة دولتهم وإدارة أرضهم.

أما أبناء الشمال، فلا يرون
في مجلس القيادة تمثيلاً سياسياً
قادراً على مخاطبتهم أو الدفاع عن
مصالحهم. وهكذا خسر المجلس ثقة
الجنوبيين بسبب إنكاره قضيتهم،
ولم يربح الشماليين بسبب عجزه
وارتهانه للقرار السعودي.

تكشف الاستجابة المحدودة
لدعوة النفير أن الاعتراف الدولي
لا يصنع شرعية داخلية. قد تملك
السلطة مقعد اليمن في الأمم
المتحدة، والسفارات والقرارات
الرسمية، لكنها لا تملك بالضرورة
قدرة تعبئة المجتمع. فالشرعية
الحقيقية تُقاس بمدى ثقة الناس
بالمؤسسات واستعدادهم للدفاع
عنها، لا بعدد البيانات الصادرة من
العواصم الخارجية.

وقد يكون الخطأ الأكبر في
خطاب مجلس القيادة أنه افترض
استمرار اليمنيين في التعامل مع
الحرب وفق معادلات عام ٢٠١٥. لكن
المجتمع تغير، والتحالفات تبدلت،
والأهداف المعلنة فقدت صدقيتها.
فمن أعلن قبل أكثر من عقد عزمه
استعادة صنعاء انتقل لاحقاً إلى
التفاوض المباشر مع الحوثيين،
ومن تحدث عن بناء الدولة ساهم
في تكريس سلطات متعددة ومناطق
نفوذ متصارعة.

ولذلك لا يستطيع العلمي
استعادة الحماس بخطاب تعبوي
قصير. فالمشكلة ليست في
الصياغة، وإنما في غياب الثقة
بالمصدر والهدف والنتيجة. وكلما
تكررت الدعوات من دون مراجعة

الشعبية وتحريك الوحدات
العسكرية. الأولى تنبع من اقتناع
المجتمع بشرعية المعركة واستعداده
لتحمل كلفتها، أما الثانية فتتم بأوامر
وتمويل وترتيبات لوجستية. وما ظهر
في حصرموت كان أقرب إلى تحريك
تشكيلات عسكرية منه إلى استجابة
يمنية عامة.

وفي الدعوة الراهنة، تبدو حدود
الخيار أكثر وضوحاً. فالتشكيلات
الشمالية الموالية للسعودية موجودة
أصلاً في الجبهات أو المعسكرات،
وبعضها خسر مواقع أمام الحوثيين
أو عجز عن بناء تقدم مستدام.
ولذلك لا تصيف دعوة النفير مورداً
بشرياً جديداً، بل تعيد مخاطبة
القوى نفسها التي تصدر لها الأوامر
عبر قنوات عسكرية وسياسية
معروفة.

وإذا كانت القوات القائمة
قد أخفقت بسبب ضعف القيادة
وتضارب الولاءات وغياب الإسناد
والاستراتيجية، فإن زيادة أعداد
المقاتلين لن تعالج المشكلة.
فالحروب لا تُحسم بالعدد وحده،
بل بالقيادة والتخطيط والمعلومات
والإمداد والهدف السياسي. ولا
يمكن مطالبة المجتمع بسد فجوات
صنعتها سنوات من سوء إدارة
الحرب.

هناك أيضاً عامل الإنهياك
الاجتماعي. فقد عاش اليمنيون أكثر
من عقد من القتال والفقر والنزوح
وانقطاع الرواتب وتدهور الخدمات.
استنزفت الأسر، وتراجعت قدرتها
على تحمل مزيد من الخسائر،
وأصبح البحث عن الدخل والغذاء
والعلاج أولوية تتقدم على الشعارات
السياسية.

وعندما تطلب سلطة من مجتمع
منهك إرسال أبنائه إلى الجبهات،
بينما تعجز عن دفع الرواتب وتوفير
الكهرباء والمياه وضبط الأسعار،
فإنها تطلب تضحية لا تقابلها
مسؤولية. فالسلطة التي تريد من
المواطن أن يموت دفاعاً عنها مطالبة
أولاً بأن تثبت أنها قادرة على حمايته
وهو حي.

كذلك لم يقدم مجلس القيادة
تصوراً واضحاً لما بعد الحرب. هل
تهدف التعبئة إلى استعادة صنعاء
وإسقاط سلطة الحوثيين؟ أم إلى
حماية السعودية ومنع الهجمات
على أراضيها؟ أم إلى تحسين شروط
التفاوض؟ وهل توجد خطة لإدارة
المناطق التي قد تستعاد، أم أن
الدعوة تنتهي عند حدود إرسال
مزيد من المقاتلين؟

هذه الأسئلة ليست تفصيلات
نظرية. فالمواطن الذي يُطلب منه
حمل السلاح يريد أن يعرف الغاية
السياسية من الحرب. وإذا كانت
القيادة غير قادرة على تحديد
الهدف، فإنها لا تستطيع أن تطلب
من المجتمع تفويضاً مفتوحاً بالدم.
ويضاف إلى ذلك أن المجلس
لم يستطع بناء نموذج حكم جاذب
في المناطق الواقعة خارج سيطرة
الحوثيين. فالفساد والانقسامات
وتدهور العملة وغياب الخدمات
والصراع على الموارد والتعيينات

أكثر مما أنشئ لبناء سلطة وطنية
موحدة. وظلت مكوناته تتحرك
وفق مصالحها وشبكاتها ومناطق
نفوذها، بينما غاب المركز القادر على
جمعها داخل استراتيجية عسكرية
وسياسية واضحة.

ولهذا لم تنتج سنوات المجلس
جيشاً موحداً أو قيادة عمليات
مشتركة أو عقيدة قتالية جامعة.
بقيت القوات موزعة بين تشكيلات
ترتبط بقيادات محلية وداعمين
خارجيين، ولكل منها حساباتها
الخاصة. وعندما صدرت دعوة
التعبئة العامة، لم يجد المواطن
مؤسسة عسكرية وطنية واضحة
يمكنه الالتحاق بها، بل وجد خريطة
معقدة من المعسكرات والولاءات
المتنافسة.

أما المعضلة الثانية فتتصل
بصورة السعودية في الشمال. فبعد
أكثر من عقد من الحرب، لم تعد
قطاعات واسعة من السكان تنظر
إلى الرياض باعتبارها حليفاً جاء
لإنهاء الانقلاب وإعادة الدولة. فقد
خلقت الغارات والعمليات العسكرية
والحصار والانهايار الاقتصادي
والنزوح ذاكرة ثقيلة، استثمر
الحوثيون فيها لتقديم السعودية
باعتبارها عدواً خارجياً.

نحجت الجماعة، عبر خطابها
السياسي والإعلامي، في تحويل
المواجهة من صراع داخلي على
السلطة والدولة إلى حرب ضد تدخل
سعودي. وفي المقابل، أخفقت
الرياض والسلطة التابعة لها في
تقديم رواية مقنعة تفصل بين مقاومة
الحوثيين وبين الارتهان للقرار
الخارجي.

ولم تفعل السياسات السعودية
اللاحقة الكثير لتغيير هذه الصورة.
فالمملكة تفاوضت مع الحوثيين
مباشرة، وقلصت العمليات
العسكرية، وأعادت ترتيب حلفائها
أكثر من مرة، ثم عادت إلى الدعوة
للتصعيد عندما تعرضت مصالحها
للخطر. هذا التبدل جعل كثيراً
من اليمنيين يعتقدون أن الحرب
ليست معركة وطنية، بل ورقة
تستخدمها الرياض بحسب حاجتها
إلى الضغط أو التهدة.

وحين يعتقد المواطن أن الجهة
التي تدعوه إلى القتال قد تعقد غداً
اتفاقاً منفرداً مع خصمه، يصبح
الامتناع عن الانخراط في الحرب قراراً
عقلانياً، لا دليلاً على التعاطف مع
الحوثيين. فالناس لا يريدون تقديم
أبنائهم وقوداً لمعركة يمكن أن تنتهي
بتسوية لا يكونون طرفاً فيها.

وظهرت هذه المعضلة أيضاً في
التعبئة السابقة التي جرت باتجاه
حصرموت. فقد حاول الخطاب
الرسمي تقديم التحرك باعتباره
استجابة شعبية لدعوة مجلس
القيادة، بينما كانت القوى التي
تحركت في الواقع تشكيلات عسكرية
منظمة وممولة ومربطة بالسعودية.
لم يكن المشهد انتفاضة اجتماعية
واسعة، بل إعادة توجيه لقوات
موجودة أصلاً داخل منظومة النفوذ
السعودي.

وهذا هو الفارق بين التعبئة

أطلق مجلس القيادة الرئاسي
المؤقت دعوته إلى التعبئة العامة
كما لو أنه يخاطب مجتمعاً ينتظر
إشارة منه للالتحاق بالجبهات. لكن
الدعوة مرت من دون استجابة شعبية
توازي خطورة المرحلة أو حجم
التهديد الذي يتحدث عنه المجلس،
ولم تتحول إلى موجة تجنيد أو
حراك اجتماعي واسع في المناطق
الشمالية الخارجة عن سيطرة
الحوثيين.

هذا الفشل لا يمكن تفسيره
بضعف الخطاب الإعلامي وحده، ولا
بالخوف من الحرب أو نقص الحوافز
المالية. المشكلة أعمق من ذلك،
وتتصل بشرعية الجهة التي أطلقت
الدعوة، وبصورة رئيس المجلس
رشاد العلمي في الوعي الشعبي،
وبطبيعة العلاقة بين السلطة
المعترف بها دولياً والسعودية،
وبالطريقة التي أدير بها الحرب
طوال أكثر من عقد.

فالتعبئة العامة ليست بياناً
يصدر عن مكتب سياسي، بل علاقة
ثقة بين سلطة ومجتمع. ولا يستطيع
رئيس يقيم خارج البلاد، ويتحرك
تحت مظلة دولة إقليمية، وينظر إلى
قراراته بوصفها امتداداً لإرادتها، أن
يطلب من الناس التضحية بحياتهم
من أجل معركة لا يعرفون أهدافها ولا
يملكون قرارها.

لم يرفض اليمنيون القتال
لأنهم لا يدركون خطر الحوثيين،
فقد خبروا سلطتهم في صنعاء
والمحافظات الخاضعة لهم، وعاشوا
نتائج التعبئة الطائفية والتجنيد
والحروب والجبايات والقمع. لكن
معرفة الخطر لا تعني تلقائياً الثقة
بالطرف المقابل، خصوصاً عندما
يبدو هذا الطرف عاجزاً عن تقديم
مشروع سياسي أو نموذج حكم
يختلف عن سلطة الجماعة التي
يدعو الناس إلى مواجهتها.

تكمن المعضلة الأولى في أن
رشاد العلمي لا يظهر أمام قطاعات
واسعة من اليمنيين بوصفه قائداً
فعلياً للحرب أو رئيساً يمتلك القرار.
فهو يرأس مجلساً تشكل بتسوية
خارجية، ويضم أطرافاً متعارضة
المصالح والمشاريع، فيما بقيت
أدوات القوة والتمويل والتحريك
السياسي مرتبطة بالرياض. ومع
مرور الوقت، اتسعت الفجوة بين
الصفة الرسمية التي يحملها
العلمي وبين قدرته الواقعية على
إصدار قرار وتنفيذه.

يتابع اليمنيون رئيس مجلس
القيادة وهو يدير شؤون السلطة من
الرياض، ويصدر قراراته وبياناته من
خارج البلاد، بينما تتآكل المؤسسات
والخدمات في المناطق التي يفترض
أن تخضع لحكومته. وعندما يعود في
لحظة الخطر ليطالب الناس بالنفير،
يصبح السؤال مشروعاً: إلى أي
دولة يُطلب منهم الانضمام، وتحت
قيادة من سيقاقلون، ومن يقرر مسار
الحرب والتفاوض؟

لا تتعلق الأزمة بشخص العلمي
وحده، بل ببنية مجلس القيادة نفسه.
فقد أنشئ المجلس لإدارة تناقضات
القوى المحلية ورعاتها الإقليميين